التاريخ: ٨ /٤/ ٢٠١٤

الموضوع: محضر الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٤ الغير موثق

السيدة الأستاذة / هبه الصيرفي

نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة - البورصة المصرية

تحية طيبة و بعد،،،

بالإحالة إلي الموضوع بعاليه وإلى المادة (٣١) من قواعد قيد وإستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الخاصة بالإفصاح عن قرارات ومحاضر الجمعية العامة والتي تنص على "..... تلتزم الشركة بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة ....." ، مرفق طيه لسيادتكم محضر الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٤.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،،

محمد كمال

مدير عام

علاقات المستثمرين

مدير عام
علاقات المستثمرين

B7 القرية الذكية، الكيلو ٨ طريق القاهرة اسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧، مصر
te.eg

الشركة المصرية للإتصالات ش.م.م

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١

بناءاً على الدعوة الموجهة من السيد المهندس / عمر على إبراهيم الشيخ - رئيس مجلس الادارة و رئيس الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات ، إنعقدت الجمعية العامة العادية لمساهمى الشركة المصرية للاتصالات فى إجتماعها الأول لعام ٢٠١٤ فى تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الأثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بالعنوان - فندق هيلتون دريم لاند – قاعة الأوريون -- محافظة الجيزة .

وقد حضر الاجتماع كل من :

أولاً : أعضاء مجلس الادارة :

١. السيد المهندس / عمر على إبراهيم الشيخ	رئيس مجلس الإدارة و رئيس الجمعية العامة العادية للشركة
٢. السيد الأستاذ / محمد أمين الحسينى النواوى	العضو المنتدب و الرئيس التنفيذى و عضو مجلس الإدارة
٣. السيد اللواء ا.ح / أحمد عبد الحميد عبد السلام قمحاوى	عضو مجلس الإدارة
٤. السيد الدكتور / أحمد محمود عثمان درويش	عضو مجلس الإدارة
٥. السيد الدكتور / طه محمود خالد	عضو مجلس الإدارة
٦. السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أبو على	عضو مجلس الإدارة
٧. السيد المهندس / وليد حسن جاد	عضو مجلس الإدارة
٨. السيد المهندس / السيد محمد السيد الدسوقى	عضو مجلس الإدارة
٩. السيد الأستاذ / محمد حلمى محمد دره	عضو مجلس الإدارة

واعتذر عن عدم الحضور من الساده اعضاء المجلس :

١. السيد الاستاذ / شريف محمد على علوى	عضو مجلس الادارة
٢. السيد المهندس / أسامة فؤاد يسين	عضو مجلس الادارة

ثانياً : الجهات الحكومية :

اعتذر عن عدم الحضور :

١) ممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

٢) ممثل الهيئة العامه للرقابة المالية

ثالثاً : المساهمون :

بيان المساهمين الحاضرين بالجمعية هو كالمبين بالكشف الخاص بحضور الساده المساهمين لاجتماع الجمعية العامة .

وحضر ممثلا عن الحكومه :

السيد المهندس / مجدى متولى عبد الرحمن حجازى — وكيل أول وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

رابعاً : مراقبي الحسابات :

حضر الاجتماع السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو التالى :

- السادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات الاتصالات :-

١. السيدة المحاسبة / مرفت على السيد ربيع — وكيل اول الوزارة مدير ادارة مراقبة حسابات الاتصالات
٢. السيده المحاسبه / ليلى نعيم زكى إلياس — وكيل أول الوزارة نائب اول مدير الادارة
٣. السيدة المحاسبة / راوية محمد كامل عزام — وكيل الوزارة نائب اول مدير الادارة
٤. السيد المحاسب / عاطف صبحى حسن — مدير عام نائب مدير الادارة
٥. السيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين — مراقب حسابات أ

- السادة أعضاء إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء :-

١. السيدة المحاسبة / صحر حسنى احمد السيد — مدير عام شعبة الاتصـــالات والبريد
٢. السيده المحاسبه / عـزة العـزب سليمـان — رئيس شعبة الاتصـــالات
٣. السيدة المحاسبة / سهير محمود عبد السميع — رئيس شعبة الاتصـــالات

كما حضر من مكتب حازم حسن KPMG (مراقب حسابات الشركة) :

- السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ — شريك بمكتب حازم حسن (KPMG)

كما حضر الاجتماع كل من :

١. السيد المستشار / محمد رجائى عيسى — نائب رئيس مجلس الدولة – المستشار القانونى للشركة
٢. السيد الأستاذ/ طه عبدالله أحمد مشهور — نائب الرئيس التنفيذى للشئون المالية و الادارية والموارد البشرية بالشركة
٣. السيد المهندس / محمد حسن شمروخ — رئيس قطاعات الشئون المالية بالشركة
٤. السيـــد الاستـاذ/ شاهر شكرى عامر — رئيس قطاع الشئون المالية بالشركة
٥. السيد الاستاذ / محمـــد كمـــال — مدير عام الادارة العامه لعلاقات المستثمرين بالشركة

وتنفيذا لأحكام الماده (٢١١) من اللائحه التنفيذيه لقانون الشركات تولى رئاسة الاجتماع السيـد المهندس / عمر على إبراهيم الشيخ رئيس مجلس الاداره واقترح سيادته ترشيح أمين سر الاجتماع وفارزا الاصوات وفقاً لما يلى :

امانة السر:

السيد المهندس / عثمان حسن عثمان	رئيس قطاع الخطة والمتابعة وامين سر مجلس الادارة

فارزاً الاصوات كل من :

١. السيد المحاسب / احمد عبد الله احمد	مدير إدارة مكتب مجلس الادارة بالشركة
٢. السيد الاستاذ / حسين محمد حسين	بمكتب مجلس الادارة بالشركة

و قام بإعداد محضر الاجتماع :

١. السيد المهندس / عثمان حسن عثمان	رئيس قطاع الخطة والمتابعة وامين سر مجلس الادارة
٢. السيد المحاسب / احمد عبد الله احمد	مدير إدارة مكتب مجلس الادارة بالشركة

وتنفيذاً للماده (١٠٦) من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحقق السادة / مراقبا الحسابات من صحة اجراءات الدعوه .

كما قاما بالاشتراك مع الساده فارزا الاصوات بمراجعة كشوف الحضور وقد تبين من كشف الحضور أن المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع يملكون (٤٢٦ ٢٠٩ ١٣٧٣) سهم من إجمالى أسهم رأس مال الشركة البالغ عـددها (٦٠٠ ٠٧١ ٧٠٧ ١ سهم) أى أن نسبة الحضور (٨٠,٤٤ %) تقريباً وبذلك يكون الاجتماع قد أستوفى الشروط القانونية اللازمه لصحة انعقاده .

وهنا أعلن السيد المهندس / رئيس الجمعية العامه العاديه صحة انعقاد الجمعية ، ورحب سيادته بالسادة الحاضرين ثم دعى الجمعية العامة العادية لمناقشة جدول الاعمال على النحو التالى:

البند الأول :

النظر فى إعتماد تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهيـة فى ٣١ /٢٠١٣/١٢.

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركه بعرض تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ طبقاً لما يلى :

في ظل تنامى ظاهرة احلال الهاتف المحمول محل الهاتف الثابت وانحسار دور الشركة المصرية للاتصالات في تقديم خدمات الثابت في سوق الاتصالات المصرى وفى إطار سعيها الدؤوب للتواجد فى كامل مساحة السوق وذلك بالحصول على رخصة مشغل اتصالات متكامل لتقديم كافة خدمات الاتصالات ثابتة و محمولة (صوت و نقل بيانات) لعملائها ، وحيث ان مصر قد شهدت أن أدوات الاتصال هي أدوات سيادة يحقق بها كل عميل ذاته وسيادته وطموحه في مراحل حياته المختلفة ، فالشركة المصرية للاتصالات تهدف إلى مواكبة التغيرات في احتياجات العملاء وتطور متطلباتهم وعاداتهم والتكنولوجيات التي يعتمدون عليها في نواحي حياتهم الشخصية والعائلية والمهنية.

وفي هذا العام حققت الشركة المصرية للإتصالات أقوى أداء مالي في تاريخها الذى امتد لـ ١٦٠ عاماً رغم الإضطرابات والتحديات التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة، محققة ايرادات قدرها ٩,٩ مليار جنيه مصرى بمعدل نمو ثنائي الرقم بنسبة نمو قدرها ١٠,١% كما حققت الشركة ربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات والمخصصات قدره ٣,٢ مليار جنيه مصرى ، بهامش يقدر بـ ٣٣% وصافي ربح قدره ٢,٢ مليار جنيه مصرى على الرغم من قرار الجمعية العمومية لشركة فودافون مصر بحجب توزيع الارباح عن العام المالى ٢٠١٣ .

وقد جاءت نتائج أعمال الشركة المصرية للاتصالات لعام ٢٠١٣ متسقة مع توقعات الادارة التنفيذية والتي أعلنتها الشركة في مطلع العام الماضى على الرغم من تأثرها بالضغوط الشديدة على التكاليف من جراء توقيعها على اتفاقيات لتقديم خدمات الجملة لشركات المحمول ودعمها لشركات نقل البيانات العاملة فى السوق ، بالاضافة الى الزيادة في الأجور .

على مستوى وحدات أعمال التجزئة

- على الرغم من الظروف التي تمر بها البلاد فقد شهد هذا العام ولأول مرة منذ فترة ثباتا في إيرادات وحدات أعمال التجزئة حيث ساهمت وحدات أعمال التجزئة بما يقدر بـ ٢,٩ مليار جنيه مصرى بنسبة ٣٠% من اجمالي الايرادات وتنقسم وحدات أعمال التجزئة إلي :

١. وحدة أعمال المسكن والتي حققت إيرادات قدرها ١,٩ مليار جنيه مصرى بنسبة إنخفاض قدرها -١٢,٨% عن العام السابق بسبب الضغط الواقع على خدمات الصوت الناتجة من ظاهرة إحلال المحمول للهاتف الثابت.

٢. وحدة أعمال الشركات والمؤسسات والتي بلغت إيراداتها ١,١ مليار جنيه مصرى بنسبة إنخفاض طفيفة قدرها -٠,٨% عن العام السابق على الرغم من انخفاض معدل النمو الاقتصادى و ما يستتبعه ذلك من إتجاه جميع الشركات العاملة بالسوق المصرى للعمل على تخفيض نفقاتها التشغيلية و تقليص حجم اعمالها خاصة القطاعات الاستراتيجية منها كقطاع السياحة و الذى يعد من اهم عملاء وحدة الشركات والمؤسسات.

- انخفض عدد مشتركي الصوت لوحدات أعمال التجزئة من ٧,٣٢ مليون مشترك عن عام ٢٠١٢ إلى ٦,٧٨ مليون مشترك بنهاية ٢٠١٣ .

علي مستوى وحدات أعمال الجملة

ساهمت وحدات أعمال الجملة بما يقدر ٦,٩ مليار جنيه مصرى بنسبة ٧٠% من اجمالي الإيرادات وتنقسم وحدات أعمال الجملة إلي :

١. وحدة أعمال المشغلين والتي حققت إيرادات بلغت ٢,٨ مليار جنيه مصرى وذلك بنسبة نمو ٩,٣% عن العام السابق.

٢. وحدة أعمال النواقل الدولية والتي بلغت إيراداتها لعام ٢٠١٣ ما يقرب من ٣,١ مليار جنيه مصرى وذلك بزيادة قدرها ٢٦,٢% عن العام السابق.

٣. وحدة أعمال عملاء وشبكات الدولي والتي حققت هذا العام ايردات قدرها ٩٧١ مليون جنيه مصرى بنسبة نمو ٤٤% عن العام السابق.

أما علي مستوي التكاليف

- بلغ إجمالي تكاليف النشاط ٥,٨٩ مليار جنيه مصرى بنهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٥,٣٢ مليار جنيه مصرى بنهاية عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرها (١٠,٧ %).

- بلغ إجمالي النفقات الرأسمالية خلال عام ٢٠١٣ مبلغ ٤٨٤ مليون جنيه مصرى مقابل ٣٩٩ مليون جنيه مصرى خلال عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرها (٢١،٢ %) .

- بلغت قيمة مستحقات العاملين و التي تشمل (الأجور و التأمينات والتعويضات وخلافه) بنهاية عام ٢٠١٣ ما يقرب من ٢,٩ مليار جنيه مصرى مقابل ٢,٥٢ مليار جنيه مصرى بنهاية عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرها (١٥,٣ %).

وحيث أن تنمية المجتمع المصري هو أحد أهداف الشركة المصرية للاتصالات والتي تسعى دائما إلى تحقيقه فقد ساهمت الشركة خلال العام ٢٠١٣ بمجموعة من الأنشطة التي تسهم في تنمية ودعم المجتمع في مجالات الصحة، التعليم ، محاربة الفقر و دعم متحدي الإعاقة .

وبناء على ما سبق، يتضح أن أداء الشركة المصرية للاتصالات في هذا العام قد جاء قويا وفي نفس الوقت متسقا مع توقعات الإدارة التنفيذية، وتتطلع الشركة لدخول سوق المحمول لتمكن من تعظيم حصتها السوقية من اجمالي خدمات التجزئة والتي لا تتجاوز ٩ % من سوق التجزئة المصري، وذلك لتحسين مركزها المالي وضمان استمرارية وفائها بالتزاماتها تجاه المساهمين (ومنهم ٨٠% من أسهم الشركة المملوكة للدولة) والعملاء والعاملين.

- و بانتهاء السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة من عرض تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ عرض سيادته على السادة المساهمين التصويت أو إبداء الملاحظات علي التقرير .

- قام السيد المساهم / إبراهيم السعيد بتوجيه الشكر إلى السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة على عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ ، كما أشار سيادته إلى أنها المرة الأولى التي يقوم فيها سيادته بتوجيه الشكر إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة على نتائج الأعمال ، حيث أشار سيادته إلى إرتفاع سعر سهم الشركة المصرية للإتصالات وهو الأمر الذى يستحق التقدير ، كما قام سيادته بتوجيه الشكر إلى قطاع الإعلام والحملات الترويجية بالشركة ، كما أشار سيادته إلى أنه قد قرأ في التقرير الذي تفضل السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة بعرضة على السادة الحاضرين إسم شركة سنترا للتكنولوجيا التابعة للشركة المصرية للاتصالات ، مشيراً إلى أن الشركة سالفة الذكر حققت خسائر كبيرة منذ إنضمامها إلى مجموعة الشركة المصرية للاتصالات ، وتساءل سيادته عن سبب تمسك مجلس الإدارة بإستمرار الإستثمار فى هذه الشركة على الرغم من تحقيقها خسائر كبيرة؟ كما أشار سيادته إلى أن إستمرار تبعية شركة سنترا للتكنولوجيا لمجموعة المصرية للاتصالات ينتج عنه تحمل الشركة المصرية للاتصالات لمزيد من الأعباء مثل ضم العاملين بهذه الشركة إلى الشركة المصرية للاتصالات في حال إستمرارها في مجموعة المصرية للاتصالات ، وبالتالى قد يتكرر ما حدث مع شركة ميناتل حيث سبق ضم العاملين بشركة ميناتل إلى الشركة المصرية للاتصالات، كما أشار سيادته إلى أن شركة سنترا للتكنولوجيا حققت خسائر كبيرة خلال الفترة السابقة ، كما أشار سيادته إلى أنه قام بالإجتماع مع السيد الأستاذ / رئيس قطاع الشئون المالية لشرح أبعاد هذا الموضوع وكانت إجابات السيد الأستاذ / رئيس قطاع الشئون المالية غير محددة ، كما أشار سيادته إلى أنه غير مقتنع بإستمرار الإستثمار فى شركة سنترا للتكنولوجيا ، كما أشار سيادته إلى أن الهدف من إستمرار شركة سنترا للتكنولوجيا هو منح السادة رؤساء مجلس إدارتها رواتب وآخر هؤلاء السادة رؤساء مجلس الإدارة السيدة الأستاذة / سناء سليمان ، كما تساءل سيادته عن السبب الرئيسي وراء إستمرار الإستثمار فى شركة سنترا للتكنولوجيا على الرغم من أنها تحقق خسائر ؟ مشيراً إلى رفضه إستمرار هذا الإستثمار .

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن أي شركة عاملة في السوق تساهم في العديد من الإستثمارات ، كما أشار سيادته إلى أن بعض الإستثمارات التي تساهم فيها الشركة المصرية للاتصالات قد لا يحالفها التوفيق ، كما أشار سيادته إلى أن بعض هذه الإستثمارات جيدة مثل الإستثمار في شركة فودافون ، كما أشار سيادته إلى أنه بالرغم من عدم توزيع شركة

فودافون للأرباح للعام المالي ٢٠١٣ إلا أن هذه الأرباح ستظل محفوظة ومرحلة لصالح الشركة المصرية للاتصالات كما أوضح سيادته إلى أن قيمة شركة فودافون في إزدياد مستمر وهذا هو الحال في بعض الإستثمارات الأخرى .

- أشار السيد الأستاذ / إبراهيم السعيد إلى أن شركة سنترا للتكنولوجيا حققت خسائر بقيمة (٢٣) مليون جنيه مصري ، كما أشار سيادته إلى أنها لم تحقق أرباح لصالح المصرية للاتصالات ، كما أشار سيادته إلى أنه كساهم يرى أن من حقة معرفة مصير أمواله المستثمرة فى المصرية للإتصالات وشركاتها التابعة ، كما تساءل سيادته عن النتائج التي حققتها شركة سنترا للتكنولوجيا حتى يستمر إستثمار المصرية للاتصالات فيها ؟ كما أشار سيادته إلى أن هذه الشركة تعمل لكي تمنح العاملين بها رواتب دون تحقيق نتائج لصالح للشركة المصرية للاتصالات .
- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة إلى السيد الإستاذ / محمد النواوي ليتفضل سيادته بإجراء مزيد من التوضيح على هذه التساؤلات .
- قام السيد الأستاذ / محمد النواوي بتوجيه الشكر إلى السادة الحضور ثم قام سيادته بالإشارة إلى أن شركة سنترا للتكنولوجيا هي إحدى الشركات التابعة للمصرية للاتصالات حيث تمتلك الشركة المصرية للاتصالات غالبية أسهم رأس المال في هذه الشركة وأن إدارة المصرية للاتصالات لها رؤية مستقبلية بشأن إستمرار الإستثمار في شركة سنترا للتكنولوجيا لتحقيق ما تطمح إليه الشركة المصرية للاتصالات للتحول إلى مشغل متكامل لجميع خدمات الإتصالات ، كما أشار سيادته إلى أنه عند تحول الشركة المصرية للإتصالات إلى مشغل متكامل ستكون هناك فرصة جيدة للإستثمار في الأجهزة اللوحية والحاسب الآلى وتتحول هذه الخدمات إلى جزء من الخدمات التي تُقدمها الشركة المصرية للاتصالات وهذا هو الهدف من إستمرار الإستثمار في شركة سنترا للتكنولوجيا والإحتياج لإستمرار تابعيتها للمصرية للاتصالات ، ، كما أشار سيادته إلى أن حصول المصرية للإتصالات على غالبية أسهم شركة سنترا للتكنولوجيا يعطى للمصرية للاتصالات القدرة على توجيه تلك الشركة نحو تحقيق نتائج أفضل في المستقبل ، كما أشار سيادته إلى أنه سيتم توجيه شركة سنترا للتكنولوجيا بما يخدم الشركة في المستقبل وإدارة الشركة بصورة أفضل مما سبق ، وقد أكد سيادته على أهمية إمتلاك شركة سنترا للتكنولوجيا لتدعيم موقف الشركة عند تحولها إلى مشغل متكامل للإستفادة من الخدمات التي تقدمها ، كما أشار سيادته إلى أنه سيتم وضع ملاحظات السيد الأستاذ / إبراهيم السعيد في الإعتبار ، ووجه الشكر لسيادته على هذه الملاحظات، كما أشار سيادته إلى أن الشركة المصرية للاتصالات تسعى لرفع كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء حيث أشار سيادته إلى أن شركة سنترا للتكنولوجيا ستساهم بقدر كبير في توزيع الأجهزة وتوزيع المعدات خاصةً بعد الدخول في مجال تقديم خدمات المحمول والتحول إلى مشغل متكامل ، كما أشار سيادته إلى أن حجم الإستثمار في سوق أجهزة المحمول الحديثة تخطى (٣) مليار جنيه مصري ، كما أشار سيادته إلى أنه من خلال شركة سنترا للتكنولوجيا سيكون لدى الشركة المصرية للاتصالات فرصة مناسبة للإستحواذ على جزء من سوق أجهزة المحمول الحديثة ، كما أشار سيادته إلى ضرورة أن تستعد الشركة المصرية للاتصالات للمشاركة في هذا السوق بالقدر الكافي .
- تساءل السيد المهندس / مجدي حجازي وكيل أول وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ممثل الدولة بالجمعية) عن إستراتيجية الشركة المصرية للإتصالات لرفع أداء شركة سنترا للتكنولوجيا لتحقيق إيرادات بدلاً من تحقيق خسائر في ظل تمسك الإدارة بإستمرار الإستثمار في هذه الشركة المشار إليها بالرغم من تحقيق خسائر في العام المالي ٢٠١٣ ؟
- قام السيد الأستاذ / محمد النواوي بتوجيه الشكر للسيد المهندس / مجدي حجازي ثم أشار سيادته إلى أن المساحة الحالية التي تعمل بها الشركة المصرية للاتصالات محدودة ، وأن نشاط شركة سنترا للتكنولوجيا هو توزيع الأجهزة الألكترونية فقط ، كما أشار سيادته إلى أن الإدارة التنفيذية تسعى و تتخذ الخطوات المناسبة لكي تصبح الأجهزة الألكترونية التي تقوم بتوزيعها شركة سنترا

للتكنولوجيا جزء من الخدمات التي تُقدمها الشركة المصرية للاتصالات للعملاء عند تحولها إلى مقدم خدمات متكامل ، كما أشار سيادته إلى أن الشركة المصرية للاتصالات كانت لها سابقة أعمال ناجحة في إحدى شركات إنتاج وتوزيع عدد التليفون الثابت ، كما أشار سيادته إلى أنه وبعد الحصول على الترخيص بتقديم خدمات المشغل المتكامل من الحكومة المصرية ستسعى الإدارة لتقديم منتجات تحمل إسم الشركة المصرية للاتصالات وهو أحد الأفكار التي سيتم إتخاذ الخطوات المناسبة بشأنها في المستقبل ، كما أشار سيادته إلى ضرورة إمتلاك الشركة المصرية للاتصالات لنسبة مساهمة في أصول شركة سنترا للتكنولوجيا بما يتيح تطبيق مثل هذه الأفكار وبما يتناسب مع أسم الشركة المصرية للاتصالات وأضاف سيادته أن تطبيق مثل هذه الأفكار سيكون له بالغ الأثر في المستقبل ، كذلك يمكن طرح الأجهزة الإلكترونية المنتجة من شركة سنترا للتكنولوجيا ضمن الباقات التي ستُقدمها الشركة المصرية للإتصالات ، كما أشار سيادته إلى أنه في حال الحصول على ترخيص تقديم خدمات المحمول وفي ظل إستحواذ الشركة على نسبة المساهمة التي تعطي الحق في إدارة الشركة المشار إليها ستتغير النتائج الخاصة بشركة سنترا للتكنولوجيا ، كما أشار سيادته إلى أن مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات يسعى للتميز في إدارة شركة سنترا للتكنولوجيا حال إتساع المساحة المسموح للشركة المصرية للاتصالات بالعمل بها وقد أضاف سيادته أن مساحة سوق خدمات المحمول تتخطى (٣٢) مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠١٣، كما أشار سيادته إلى أن سوق الأجهزة المحمولة الحديثة تخطى (٣) مليار جنيه مصري عام ٢٠١٣ ، مؤكداً على أن حصول المصرية للاتصالات على التراخيص اللازمة لتقديم خدمات المحمول سيعمل على التنافس وبشدة للإستحواذ على جزء مناسب من سوق المحمول والأجهزة المحمولة الحديثة ، كما أشار سيادته إلى أنه سيتم تضمين المنتجات الخاصة بشركة سنترا للتكنولوجيا إلى قائمة الخدمات التي ستُقدمها الشركة المصرية للاتصالات بعد الحصول على التراخيص اللازمة ، كما أشار سيادته إلى أن الشركة المصرية للاتصالات تسعى لتقديم منظومة متكاملة للخدمات التي يحتاجها العملاء ، وتتحرك بُخطى ثابته تجاه هذه الأهداف .

- أشار السيد الأستاذ / إبراهيم السعيد إلى أن شركة كويكتل كانت من الشركات الناجحة ولكن بعد فتره حققت خسائر وكانت النتيجة ضم العاملين بهذه الشركة إلى المصرية للاتصالات ، كما أشار سيادته إلى أنه تم الإستحواذ عليها بجميع الأعباء المترتبة عليها كما أشار سيادته إلى أن شركة سنترا للتكنولوجيا لم تحقق إيرادات على الصعيد المحلي حتى تمسك الإدارة بإستمرار الإستثمار بها .
- أشار السيد الأستاذ / محمد النواوي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة إلى أن عدد العاملين بشركة سنترا للتكنولوجيا حوالى (٢٥) موظف فقط وبالتالى فهى شركة ليست كثيفة العمالة بالمقارنة بشركة (كويكتل) ، كما أشار سيادته إلى أن ملاحظة السيد المساهم / إبراهيم السعيد فى محلها وسيتم وضع هذه الملاحظه محل الإهتمام .
- أشار السيد الأستاذ / إبراهيم السعيد إلى أنه بالرغم من قلة عدد العاملين في شركة سنترا إلا أنها لم تحقق إيرادات منذ إنضمامها لمجموعة الشركة المصرية للإتصالات.
- أشار السيد الأستاذ/ محمد النواوي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة إلى أن شركة سنترا للتكنولوجيا حققت إيرادات في أعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ ، كما أشار سيادته إلى أهمية قيام السيد المساهم بإعادة النظر فى مدى ضرورة تواجد هذه الشركة ضمن مجموعة المصرية للاتصالات في المستقبل والمساحة الجديدة من السوق التي تُقبل عليها الشركة المصرية للاتصالات ، كما أشار سيادته إلى أنه سيتم النظر إلى نتائج الإستثمار في هذه الشركة في العام المالي القادم .
- أشار السيد الأستاذ / إبراهيم السعيد إلى ضرورة وجود دوافع رئيسية للإستمرار في الإستثمار في شركة سنترا للتكنولوجيا.

- أشار السيد الأستاذ / محمد النواوي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة إلى أن شركة سنترا للتكنولوجيا أصبح لها خبرة في توزيع الأجهزة الإلكترونية يجب الإستفادة منها ، وتواجدها ضمن مجموعة الشركة المصرية للإتصالات متمنياً سيادته أن تتغير الصورة إتجاه هذه الشركة العام القادم .

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه سيتم أخذ ملاحظات السيد المساهم في الإعتبار ثم قام سيادته بعرض قرار إعتماد تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت ، و فى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

القـرار
قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بإجماع أصوات الساده المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على إعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة المصرية للاتصالات خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

البند الثانى :

النظر فى إعتماد تقرير السيد/ مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ /٢٠١٣/١٢ .

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة للسيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ شريك بمؤسسة (KPMG) حازم حسن ليتفضل بعرض تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ .

- قام السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ بعرض تقرير مراقب الحسابات طبقاً لما يلى :-

راجعنا القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وكذا القوائم المستقلة للدخل والتدفقات النقدية والتغيير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية .

ومن رأينا أن القوائم الماليـــة المستقلة المشـار إليها تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشـــركة فى ٣١ ديسمبر٢٠١٣ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ فى ١١ مارس ٢٠١٤ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ، كما أشار سيادته إلى فقرة إيضاحية ، وذلك بعد الرأى سالف الذكر مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً على الرأى ، إلى أن الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات كان قد أصدر قراراً بتغيير أساس إحتساب التراخيص الممنوحة للشركة المصرية للإتصالات ، مشيراً إلى أن الشركة كانت قد أبدت إعتراضاً على القرار المشار إليه بإعتباره مبنياً على عوامل بالتعاقد المبرم بين الجهاز والشركة المصرية للإتصالات لم تتحقق ، وعليه قدمت الشركة تظلماً للجهاز تتضرر فيه من القرار المشار إليه وعليه ردت إدارة الجهاز من خلال خطاب رسمى موجه للشركة المصرية للإتصالات بأن البت فى التظلم قيد الدراسة والبحث الأمر الذى لم يحدث حتى الآن وعليه لم يتم معرفة أثر هذا القرار حتى الآن .

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركه بتوجيه الشكر للسيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ الشريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG) ثم قام سيادته بإعطاء الكلمة للسيدة الأستاذة / مرفت على السيد ربيع وكيل أول الوزارة القائم بأعمال مدير ادارة مراقبة حسابات الاتصالات لتتفضل سيادتها بعرض تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ .

- قامت السيدة المحاسبة / مرفت على السيد ربيع وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة حسابات الإتصالات بتهنئة السادة الحضور بمناسبة إنتهاء السنة المالية لعام ٢٠١٣ ، مشيرة إلى أن سيادتها لديها تحفظاً متعلق بأن الجهة التى لها حق إعتماد تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات كمراقب للحسابات هى إدارة مراقبة حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات وليست الجمعية العامة للشركة ، وفيما يخص تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠١٣/١٢/٣١ فقد أشارت سيادتها إلى تحفظ الجهاز على ملف الجمعية العامة العادية للشركة الذى ورد للجهاز على أساس عدم إدراج التقرير الكامل للقوائم المالية الكاملة بالملف المشار إليه وإقتصاره على التقرير الخاص بالقوائم المالية الملخصة ، مشيرة إلى أن التقرير الكامل يتضمن كافة ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات التى تعرض على الجمعية العامة للشركة والتى سيتم ذكر بعضها وأضافت سيادتها أن السيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين - مراقب الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات ستقوم بعرض وتلاوة أهم الملاحظات الواردة بالتقارير .

قامت السيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين - مراقب الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات بتهنئة السادة الحضور بمناسبة إنتهاء السنة المالية لعام ٢٠١٣ ، وأضافت سيادتها أنها سوف تقوم بتلاوة جزء من أهم الملاحظات الواردة بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات وتطلب سيادتها من مضبطة الجمعية إدراج التقارير بالكامل بمحضر الجمعية العامة العادية للشركة ، ثم قامت سيادتها بعرض التقرير طبقاً لما يلى :

راجعنا القوائم المالية "المستقلة" المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في الميزانية في ٢٠١٣/١٢/٣١ والبالغ إجمالي الإستثمار بها نحو ٢٦,٠٢٩ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ والبالغ صافي الربح بها بعد حساب ضريبة الدخل نحو ٢,٢١٤ مليار جنيه وكذا قائمتي التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية

سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة فيما عدا ما سيرد لاحقا بهذا الشأن ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

وفي ضوء فحصنا للقوائم المالية نشير إلي مايلي :

١ـ تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري وفي حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد تبين لنا من الإشراف على بعض أعمال الجرد الذي قامت به الشركة (الجرد السنوي لعام ٢٠١٣) وجود العديد من الملاحظات التي شابت عملية الجرد ـ والتي تم إبلاغها للشركة في حينه بالتقرير .

١/١ـ لم نواف بالشهادات السلبية للأراضي والمباني .

١/٢ ـ عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة لما تم جرده فعليا مع سجلات الأصول الثابتة وأكتفت بمطابقة الجرد الفعلي في ٢٠١٣/١٢/٣١ مع محاضر جرد العام السابق بالمخالفة لتعليمات إدارة مراقبة الحسابات وكذا تعليمات الشركة الصادرة في هذا الشأن ، حيث تم قيد الأصول بصورة إجمالية وعدم تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة البيانات الأساسية اللازمة وذلك بالنسبة للأصول الثابتة المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ ، وكذلك بالنسبة لبعض الإضافات بعد عام ٢٠٠٤ وهو بداية تشغيل نظام اوراكل ـ مما يستحيل معه إجراء تلك المطابقات وأفقد الجرد أهميته.

وكذا عدم تأثر سجلات وحسابات الأصول الثابتة بنتائج جرد الأصول الثابتة الذي تم الإنتهاء من مراحله الأربعة في مايو ٢٠١٣ والصادر بشأنه القرار الإداري رقم ٢٦١٥ في ٢٠١٠/٥/٢٤.

وقد تم تشكيل لجنة في ٢٠١٢/٤/١٧ لمراجعة محاضر جرد الأراضي والمباني ولم يتم حسم ما انتهت إليه من نتائج لعدم الإنتهاء من الرأي القانوني بشأنها .

يتعين إعادة النظر في طريقة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة (الخاصة بالفترة من عام١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات) بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساس للمطابقة في السنوات القادمة ، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية .

٣ /١ ـ عدم تضمين بعض محاضر الجرد لبعض مساحات الأراضي والمباني المدرجة بكل من سجلات الأصول وسجلات الحيازة (غير الناقلة للملكية) ببعض المناطق ، وعلى العكس تضمنت بعض محاضر الجرد أراضى ومباني غير مدرجة بسجلات الأصول أو بسجلات الحيازة (غير الناقلة للملكية) ولم نقف على أسباب ذلك ، وقد وردت تفصيلا بتقاريرنا المبلغة للشركة .

يتعين بحث ودراسة ذلك وإجراء التسويات اللازمة .

٢ـ لم نقف على صحة صافي قيمة الأصول الثابتة الظاهرة بالقوائم المالية للشركة في ٢٠١٣/١٢/٣١ البالغ قيمتها نحو ١١,١٨ مليار جنيه بعد خصم مجمع إهلاكها البالغ نحو ٣١,١٠ مليار جنيه نتيجة وجود العديد من الملاحظات المؤثرة على قيمتها والتي سبق الإشارة إليها بالعديد من تقاريرنا السابقة وآخرها تقاريرنا المبلغة للشركة عن مراجعة موازين المراجعة لقطاعات الشركة المختلفة في ٢٠١٣/١٢/٣١ ـ ولم يتم تلافيها عند إعداد القوائم المالية ـ منها ما يلي :-

٢/١ ـ مازال حساب الأصول الثابتة (بند الأراضي) يتضمن بعض الأراضي (تخصيص بثمن ـ ونزع ملكية) بنحو ١٦٥,٥ مليون جنيه (وفقا للبيانات الصادرة من الشركة) ، بالإضافة إلى أرض نادي الشركة بالمعادي بنحو ٣٤٨ مليون جنيه البالغ

مساحتها نحو ٨٧ ألف متر مربع ، بالمخالفة لكل من : فتاوى مجلس الدولة الصادرة في هذا الشأن وآخرها الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ ٢٠١٠/١/٦ "ملف رقم ٢٧٥/٢/٧ " ، وتوصية الجهاز المركزي للمحاسبات التي تضمنت "إدراجها ضمن بند الأصول الأخرى كحق إنتفاع وليس ضمن بند أراضي على أن تفصح الشركة عنها ضمن الإيضاحات المتممة لها بإعتبارها تكلفة حق إنتفاع وأن يتم إستهلاكها في حالة وجود قيود قانونية علي مدة حق الانتفاع بتلك الاراضى "

فضلا عن عدم إفصاح الشركة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٣/١٢/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أي قيود على ملكية تلك الأراضي المشار إليها بالمخالفة للبند رقم (٧٤ ـ أ) من المعيار رقم ١٠ من معايير المحاسبة المصرية .

هذا وقد قامت الشركة في ٢٠١٣/١٢/٣١ بإستبعاد قيمة بعض تلك الأراضي البالغة نحو ٣٥٢,٥ مليون جنيه من حساب الأصول الثابتة مقابل إضافتها لحساب الأصول الأخرى تطبيقاً للفتاوى المشار إليها وذلك دون البعض الآخر .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك مع ضرورة إجراء ذات المعالجة المحاسبية لقيمة باقي الأراضي ، وكذا الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

٢/٢ ـ وجود إختلافات في قيمة ومساحات بعض الأراضي بين كل من: سجلات الأصول الثابتة ، ومحاضر جرد تلك الأصول ، ومستندات الملكية لبعضها بإدارة الأملاك كما ورد تفصيلا بتقاريرنا عن فحص موازين المراجعة في ٢٠١٣/١٢/٣١ .

ومن أسباب ذلك قيام الشركة بتوزيع تكلفة الأراضي والمباني المشتراه من هيئة المجتمعات العمرانية منذ عام ٢٠٠١ على سجلات وحسابات الأصول بقطاعات الشركة المختلفة بشكل عشوائي غير دقيق ، فضلا عن تراخي الشركة في القيام بالرفع المساحي وتسوية تلك الفروق بالرغم من تحرير عقود الشراء فى الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٠ .

ونشير إلى تأخر الشركة في إبرام وتسجيل العديد من عقود شراء الأراضي من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والتي سبق الإشارة إليه بالعديد من تقاريرنا التفصيلية السابقة .

يتعين سرعة بحث ودراسة تلك الاختلافات مع إجراء الرفع المساحي بمعرفة هيئة المساحة لتحديد المساحات الفعلية والحدود لكافة مساحات الأراضي المملوكة للشركة وكذا المباني المقامة عليها وإجراء القيود اللازمة في ضوء ما يسفر عنه ذلك للوقوف على صحة قيمة الأصول الثابتة .

٢/٣ـ تضمنت سجلات وحسابات الأصول الثابتة قيمة بعض الأصول غير المملوكة للشركة ، أو التى شاب ملكية بعضها ملاحظات ، كما تضمنت أيضا بعض الأصول الآيلة للسقوط أوالمجردة أو تحت التخريد أو خارج الخدمة أو تم سرقتها أو حرقت منذ سنوات سابقة ومنها على سبيل المثال :

- نحو ٣٩٠ مليون جنيه قيمة مبانى مقامة على أرض مجمع الخدمات بالقرية الذكية وقد تم استبعاد الارض المقام عليها تلك المبانى من سجلات الاصول بالشركة بناءً على قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٤٢ في ٢٠٠٤ ، ٩٨٩ في ٢٠٠٥ ، ٦٠٨ في ٢٠٠٦ ولم يتم تقنين وضعها حتى تاريخ إعداد القوائم المالية ،

- نحو ٣١ مليون جنيه قيمة أرض الزمالك لعدم وجود مستند ملكية .

- نحو ٢٨ مليون جنيه مقابل إدراج نفس القيمة بحساب إيرادات عام ٢٠١٢ وتمثل قيمة السعات الممنوحة من إدارة كابل IMEWEعن التحديث الأول للكابل ، في حين سبق معالجة السعات التى منحت للشركة على كابلى SMW٤ و IMEWE خلال عامى ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ عن تحديثات هذه الكوابل وتم معالجتها كما فقط .

- نحو ٢٠,٢٥ مليون جنيه قيمة أرض بمساحة ٦٧٥٢ م٢ بمسمى أرض سنترال أسيوط القديم بدعوى كونها مشتراه سنة ١٩٤٥ ولم نواف بما يؤيد ذلك ، بالإضافة إلى العديد من الأراضي والمباني بعضها مدرج بالسجلات بدون قيمة .

- نحو ١٦,٤٠ مليون جنيه قيمة التلفيات الناتجة عن حريق سنترال المعادي في ٢٠١٢/١٢/١١ وفقا لحصر الشركة والتي لم يتم إستبعادها من حسابات وسجلات الأصول الثابتة .

- نحو ١٥,٢٨٦ مليون جنيه قيمة ارض بمساحة ٢٨٢١ م٢ ومباني عليها مساحتها نحو ٦٤٠ م٢ بمنطقة البر الشرقي بشبين الكوم مشتراه من محافظة المنوفية وتم إستلامها عام ١٩٧٣ وسدد من قيمتها نحو ٢٥ ألف جنيه وتطالب المحافظة الشركة بنحو ١١,٣٩٣ مليون جنيه قيمة الأرض والمبنى ، وقد صدرت فتوى من مجلس الدولة في ٢٠٠٧/١٠/٢٠ بعدم الاعتداد بذلك البيع ، ومباني آيلة للسقوط بكل من سنترالات : سرس الليان البالغ مساحته نحو ٧٧٢ م٢ ،و بيجرم ،وساحل الجوابر ، وزوير القديم ،و حانوت - بمنطقة المنوفية ،و سنترال دجوى بمنطقة القليوبية والبالغ قيمته نحو ١,٠٨٥ مليون جنيه .

- نحو ١٠,٢٦ مليون جنيه قيمة أرض سنترال أسيوط مدرجة بالتكرار ضمن مساحة آخري .

- نحو ٩,٥٤ مليون جنيه قيمة أرض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزه والبالغ مساحتها نحو ٢٨٦٥,٦١م^{٢} والتى تم إضافتها للأصول بدون مستندات ملكية ، وبالرغم من تسليم الأرض للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بمحضر تسليم في ٢٠٠٧/١٢/٥ إلا أنه لم يتم إبرام عقد البيع بين الطرفين كما لم يتم تحصيل قيمتها حتى تاريخ إعداد القوائم المالية .

- نحو ٣,٦٣١ مليون جنيه قيمة أصول سرقت بحوادث متفرقة ببعض قطاعات الشركة بالإضافة إلى أصول لم يتم تسعيرها .

- نحو ٣,٢١ مليون جنيه قيمة باقي مساحة قطعتي أرض بمدينة نصر الأولي مباعة للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات مساحتها ١٧٣ م٢ منذ عام ١٩٩٨ والثانية مباعة للمعهد القومي للإتصالات مساحتها ٢٥٣م٢ .

- نحو ٢,٤ مليون جنيه قيمة أرض سنترال ميت غمر ١ بمنطقة الدقهلية بمساحة ٥١٨,٨ م^{٢} والتي تم تسليمها للمحافظة ومبادلتها بمساحة أخرى بنحو ١٠٩٥ م٢ غير مدرجة بحسابات وسجلات الأصول.

- نحو ٢ مليون جنيه قيمة أرض بمنطقة عرب المدابغ والتي تقاعست الشركة عن سداد حق إنتفاع عنها وإستردتها محافظة أسيوط بحكم قضائي عام ٢٠٠٩ .

- نحو ٩٥٠ ألف جنيه قيمة أجهزة FWT مملوكة لشركة سوفي سات.

هذا بالإضافة إلى: بعض الأراضي والمباني مؤجرة بإيجار اسمي مقيمة ضمن سجلات الأصول كما ورد بتقاريرنا المبلغة للشركة وآخرها في ٢٠١٣/١٢/٣١ وكذا قيمة باقي كبائن ميناتل المتهالكة وغيرها مما تم تخريده فعليا بالإضافة إلى قيمة كبائن تليفونات الخدمة العامة (شيب) التي خرجت من الخدمة والموجودة بالعديد من قطاعات الشركة.

يتعين اجراء مايلي :-

- حصر كافة الحالات المماثلة ودراستها واجراء القيود اللازمة في ضوء ماتسفر عنه الدراسة مع تقنين وضع كافة الأراضي المشار إليها بعالية .

- استبعاد قيمة السعات الممنوحة على كابل IMEWE من حساب الأصول الأخرى واثبات السعات الممنوحة للشركة كما فقط مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات الأخرى .

- سرعة موافاتنا بأعمال اللجنة المشكلة لفحص المشاكل المتعلقة بالقرية الذكية وتقنين وضع تلك الأرض وإعادة حساب إهلاك المبنى بما يتناسب مع الوضع القانوني لتلك الأراضي.

- إتخاذ اللازم بشأن السنترالات الآيلة للسقوط حفاظا على أرواح العاملين وممتلكات الشركة .

٢/٤ - لم تتضمن سجلات وحسابات الأصول الثابتة ببعض القطاعات قيمة بعض الأصول منها ما يلي :

- أراضي سنترالات كل من : (المنطقة الصناعية بالعبور ، والعبور ٢ ،و العبور ٤ ، والتجمع الثالث ، والتجمع الخامس) ، مباني كل من : (سنترال المقطم ٢ ،و سنترال التجمع الأول) .

- أرض ومبنى سنترال السادات الثانية ـ أرض سنترال البرانية ـ أرض سنترال سندنهور.

- أرض ومبنى سنترال دمياط الجديدة البالغ مساحته نحو ٢٨٧٥ م٢ ، بالإضافة إلى أراض ومباني آخرى بمناطق القطاع المختلفة لم تدرج بالحسابات والسجلات .

- أرض ومبنى سنترال المنيا الجديدة البالغ مساحته نحو ٨٩٨٣ م٢ ، والبالغ قيمتها نحو ٣,٣٧٤ مليون جنيه ، بالإضافة إلى اراضي ومباني وشقق سكنية بنفس المنطقة .

- قيمة أعمال ومشروعات بنحو ١٦,٥ مليون جنيه تم الإنتهاء منها ودخلت الخدمة بعضها منذ عام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى بواقي دفعات منصرفة لموردين عن مشروعات إنتهت ولم يتم تسويتها بنحو ٤ مليون جنيه.

-كابلات طابا ورفح ، والألياف البصرية التي تم تشغيلها في أعوام ١٩٩٠-١٩٩٤- ٢٠٠٨ على التوالي،والأرض المستبدلة بعقد المبادلة رقم ٢٠٨٢ بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٣ بين الشركة المصرية للاتصالات والجمعية التعاونية لإسكان العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بمنطقة القمر الصناعي بالمعـــــادي بنحو ٤,٥ مليون جنيه.

- الاراضى التى ألت للشركة من أملاك ماركونى بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٧ ومنها أرض محطة لا سلكى أبو زعبل، وأرض مركز اتصالات السويس، وأرض استراحة ماركونى بالسويس، وأرض محطة لا سلكى رأس التين .

- مباني خاصة بسنترالي الحرية ،و سنترال الغرق بالفيوم .

- شقق سكنية وردت ضمن محاضر جرد منطقة مدن القناة والبحر الاحمر .

يتعين البحث والدراسة واجراء التسويات اللازمة .

٢/٥- لم نقف على صحة الافصاح الخاص بالأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولا زالت تعمل بالخدمة والبالغ قيمتها نحو ١٧,٩ مليار جنيه في ٢٠١٣/١٢/٣١ حيث أدى عدم وجود ترابط بين قطاعات الشركة المختلفة إلى عدم استبعاد العديد من الأصول المخردة من سجلات وحسابات الشركة ـ وهو ما أشرنا إليه بتقريرنا الصادر من الإدارة برقم ١٥٥ في ٢٠١٤/٢/١٨ عن الإشراف على بعض أعمال الجرد السنوي للأصول الثابتة الذي قامت به الشركة.

يتعين سرعة حصر كافة الأصول المخردة وتحت التخريد وخارج الخدمة واتخاذ اللازم بشأنها .

٣- عدم تأثر سجلات وحسابات الأصول الثابتة بقيمة ما تم إضافته من وحدات MSAN والتي حلت محل وحدات CDMA خلال عام ٢٠١٣ .

يتعين إجراء التسويات اللازمة .

٤- قامت الشركة المصرية ببيع الاصول المستلمة من مخازن شركة تليتك بنظام اللوط وقد بلغ قيمة ما تم بيعه خلال عامى ٢٠١٠ & ٢٠١١ نحو ٣٠٠ ألف جنيه مما اضاع على الشركة نحو ٧٥٠ ألف جنيه تمثل الفرق بين القيمة البيعية للاجهزة والقيمة المتفق عليها مع تليتك .

ـ ونشير في هذا الصدد الى عدم تمكننا من الوقوف على حركة إضافة هذا المشروع للأصول الثابتة لعدم تواجد مسماه فى سجل الاصول مما ادى لعدم استبعاد ما تم بيعه حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق عرضه .

٥- تضمن حساب الأصول الأخرى قيمة الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع (الدوائر على الكوابل المختلفة) ولم يتم تبويبها في حساب منفصل ضمن بنود الميزانية ـ مما أظهر حساب الأصول الآخرى والإهلاك على غير حقيقته ـ ويتم حساب إهلاك لها وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣٢ (الفقرتين أ ، ب) الخاص بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة واللتان تضمنتا " (أ) ـ قياس الأصول التى تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض

البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل مع التوقف عن حساب أى إهلاك لتلك الأصول ، (ب) عرض الأصول التى تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع منفصلة فى صلب الميزانية ".

يتعين الالتزام بما ورد بالمعيار في هذا الشأن مع إيضاح الخطة التسويقية للأصول المزمع بيعها .

٦- لم تقم الشركة باستبعاد المقابل لمبلغ ٤٤,٤٥١ مليون جنيه قيمة ما تم إضافته على حسابات الأصول الثابتة (بند مباني وبنية أساسية) عن حوادث سرقات الكوابل التي تمت خلال أعوام ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ - بالمخالفة للبند (٧٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الذي يوجب على الشركة استبعاد القيمة الدفترية للجزء الذي تم إحلاله.

يتعين إجراء القيود المحاسبية اللازمة لإظهار قيمة الأصول على حقيقتها .

٧- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٦١ مليون جنيه قيمة مبانى (نادى الشركة المصرية للإتصالات) المقام على الارض المدرجة بأصول الشركة والمنصرفة بمعرفة إدارة النادى من صندوق الخدمات الاجتماعية بالشركة المصرية مقابل تعليه نحو ٥٠ مليون جنيه على حساب الأرباح المرحلة وتخفيض نحو ١١ مليون جنيه من حساب الأرصدة المدينة الأخرى ولم نقف بعد على صحة الإجراء فى ظل وجود شخصية اعتبارية مستقلة وقوائم مالية للنادى مما أثر على القوائم المالية للشركة المصرية للاتصالات وما لذلك من أثر على توزيع الارباح المقترح لعام ٢٠١٣ .

يتعين موافاتنا بما إستندت إليه الشركة في هذا الشأن .

٨- بلغت نسبة المساهمة (استثمارات) في شركة الثريا نحو ٠,٤٩٧% بقيمة اسمية نحو ٣,٢٥ مليون دولار أمريكي بما يعادل ١٤,٨٢ مليون جنيه وقد تبين من القوائم المالية المعتمدة للشركة فى ٢٠١٢/١٢/٣١ تحقيق الشركة خسائر متتالية مرحلة بلغت نحو ٢٢٨,٤٥٦ مليون دولار أمريكي بعد إستخدام الإحتياطيات في تخفيض الخسائر ولم تقم الشركة المصرية للاتصالات بحساب إضمحلال ذلك الإستثمار وتأثر حساباتها بها .

يتعين دراسة القيمة العادلة السائدة لاسهم الشركة لحساب اضمحلال قيمة الاستثمار لما لذلك من اثر على نتائج الاعمال .

٩- لم يتم تحميل حساب المصروفات بما يخص الشركة بواقع ١٠٠٠ دولار عن كل دائرة STM١ التى قامت الشركة بإضافتها خلال السنة علي سعة حركة الاتصالات علي جميع شبكات الكابلات الدولية ، كما لم تقم الشركة المصرية للاتصالات بسداد قيمة رسوم الترخيص السنوية ومقابل الأعباء للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عن تمرير حركة الاتصالات الدولية العابرة علي شبكات الكابلات الدولية التي تقوم بإنزالها داخل جمهورية مصر العربية والبالغ قدرها ٤٠٠ ألف دولار أمريكي وذلك بالمخالفة للمادة الرابعة من ملحق رقم ١٠ لاتفاقية الترخيص رقم ١ لسنة ٢٠٠٦

يتعين حصر الدوائر التي تم إضافتها خلال العام وتحميل الشركة بما يخصها من رسوم عن تلك الدوائر وسرعة مطالبة تحالفات الكوابل بمستحقات الجهاز القومى لتنظيم للاتصالات الناتجة عن تمرير حركة الاتصالات الدولية فى ضوء المطالبة الواردة من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بتاريخ ٢٠١٢/٦/٧ .

١٠- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٥,٥ مليون جنيه قيمة مطالبة شركة مياه الشرب بالقاهرة الكبرى مقابل إستهلاك المياه بمواقع الشركة الكائنة بمناطق القاهرة الكبرى حتى أغسطس ٢٠١٣ بخلاف مقابل إستهلاك المياه عن الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر ٢٠١٣ ، ولم نقف على أسباب عدم إنهاء الشركة لإجراءات التفاوض على سعر التحاسب مع شركة المياه على الرغم من ورود بعض المطالبات منذ عام ٢٠١٢ .

هذا بينما قامت الشركة بتحميل المصروفات بقطاعى التدريب والتشغيل وصيانة التراسل بنحو ١,٣٢٥ مليون جنيه بالخطأ حيث أنها لا تخص العام (تعلية مصروفات تدريب تخص العام القادم للدفعة العاشرة ، دفعة مقدمة للعقد ٦٨/٢٠١٣/٣٠).

يتعين العمل على سرعة إنهاء اجراءات التفاوض مع شركة المياه وإجراء التسويات اللازمة، مع استبعاد قيمة ما تم تحميله بالخطأ على الحساب .

١١- لم يقم الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات بسداد قيمة فوائد التأخير المستحقة للشركة عن الأقساط التى تأخر الجهاز في سدادها الخاصة بمقابل تنازل الشركة المصرية للإتصالات عن حقها في الحصول على رخصة تشغيل شبكة تليفون محمول وذلك بالمخالفة لنص المادة (٣/٢) من العقد المبرم بين الشركة المصرية للإتصالات والجهاز القومى فى ٢٠٠٥/٥/٢٧ ، وقد أفاد الجهاز القومي بكتابه المؤرخ فى ابريل ٢٠١٢ بمخاطبة وزارة المالية فى هذا الشأن وعرض الموضوع على وزير الاتصالات للتنسيق فيما بينهم .

يتعين متابعة ما تم في هذا الشأن .

١٢- لم نقف على صحة إيرادات التراسل والبالغة ١,٣٧ مليار جنيه عن عام ٢٠١٣ من شركات المحمول الثلاثة وكوابل الاتصال نظرا لعدم تمكننا من التحقق من استهلاكات خدمات التراسل والدوائر (حرارة ومعلومات) وكذلك الايرادات المحققة منها والذى تم الاتفاق مع الشركة على موافاتنا بالبيانات الخاصة بها ، وقد تم مخاطبة الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة بكتابنا الصادر برقم ١٥١ في ٢٠١٤/٢/١٧ والذي تضمن : وجود العديد من الملاحظات المتعلقة بتشغيل الدوائر بالشركة ولم نواف برد الشركة حتى تاريخ اعداد هذا التقرير.

فضلا عن إستمرار تضمن حساب الايرادات المستحقة على شركة TE Data (قيمة تقديرية) عن إيجار دوائر G١٠ بنحو ١٧٠ مليون جنيه طبقاً للمصادقة مع شركة TE Data حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ رغم تحفظنا على تلك الإيرادات فى الأعوام السابقة ، وفي ظل عدم وجود عقد بين الشركة وشركة TE Data للوقوف على أسعار محاسبة قيمة إيجار دوائر G١٠ ، و عدم سداد شركة TE Data المبلغ المذكور لعدم صدور مطالبة من الشركة المصرية . كما لم نقف على اسس التحاسب ونسب الخصم الممنوحة للعملاء طبقا للاتفاقيات المبرمة معهم .

يتعين تحديد المسئولية بشأن تراخي الشركة في موافاتنا بكافة البيانات اللازمة المشار إليها ، مع سرعة تحديد سعر تعاقدى بما يتناسب مع قيمة الدوائر المؤجرة وتحصيل المبالغ المستحقة على العميل فى ضوء سعر عادل .

١٣- لم نتمكن من الحكم على صحة ايرادات المكالمات الدولية لشركتى فودافون وموبينيل حيث تبين ما يلي :

أ - وجود اختلاف في قراءات العداد للمكالمات الصادرة بين الحاسب الالى بقطاع الفوترة بالشركة المصرية للإتصالات وبين الوارد بمحضر الاجتماع المحرر مع شركات المحمول - بمعرفة الادارة التجارية للمشغلين - حيث يتم استصدار الفاتورة وفقاً لهذا المحضر ولم نواف بأسباب هذا الاختلاف .

ب - عدم وجود أسعار معتمدة بقرارات من الشركة لمناطق كل من الـ ZONE ZERO و الـ ZONE ٤ ولم نقف على اسباب ذلك .

يتعين موافاتنا بالقرارت المنظمة لتلك الأسعار ومعتمدة من لجنة الخدمات والاسعار مع بحث الفروق بين قراءات العدادات المشار اليها.

ج - عدم قيام الشركة بإبرام اتفاقية للمكالمات المحلية مع شركات المحمول للفترة المستقبلية حيث تم الاعتماد فى اصدار الفواتير على الاسعار المنظمة والصادرة من قبل الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات فى سبتمبر ٢٠٠٩ لحين حسم الخلاف بين الشركة وشركات المحمول فى هذا الشأن (وهو ما زال متداولا بالقضاء).

يتعين إبرام اتفاقية تنظم العلاقة التعاقدية للاتصالات المحلية للفترة المقبلة لحين حسم الخلاف قضائياً .

١٤- تضمن إيراد العام نحو ٥٠ مليون جنيه إيرادات دوائر IRU كحق إستخدام مطلق لشركة إتصالات مصر لمدة ١٠ سنوات خلال عام ٢٠١٣ ولم يتم الأخذ في الإعتبار كونها إيرادات مدفوعة مقدما ولم نواف بالتعاقد المؤيد لذلك .

يتعين موافاتنا بالتعاقد المذكور وإجراء التسويات اللازمة مع مراعاة الأثر على نتائج الأعمال .

١٥ - استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات خاسرة لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات ، ومن أمثلة ذلك:-

أ- شركة خدمات التوقيع الالكتروني (شركة شقيقة ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ وقد بلغ قيمة الاستثمار المسدد فيها ٧,٥ مليون جنيه) وقد سبق تحميل مصروفات الشركة المصرية باضمحلال بكامل قيمة الاستثمار المسدد خلال الأعوام السابقة نظرا لتحقيق الشركة المذكورة خسائر متتالية بلغ مجملها ٢٤,٣٥٣ مليون جنيه فى ٢٠١٣/٤/٣ ، بنسبة ٨٧% من رأسمالها المصدر البالغ ٢٨ مليون جنيه ، وبنسبة ١٢٨ % من رأسمالها المدفوع البالغ ١٩ مليون جنيه ، ولم نواف بقوائمها المالية عن الفترة المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

ونشير الى موافقة مجلس ادارة الشركة المصرية بالقرار رقم ٢٠١٣/١٣/٥ في ٢٠١٣/١٠/٣٠ على إلغاء قرار التصفية وسداد ما تبقى من حصتها فى رأس المال المصدر البالغ ٢,٥ مليون جنيه مع التفاوض مع باقى المساهمين لإستحواذ الشركة المصرية على الشركة المذكورة . ولم نقف على مدى وجود إلتزامات قانونية أو أساسية أو خلافه على الشركة الأم لتكوين مخصص بالخسائر الإضافية البالغة نحو ١,٦١ مليون جنيه – وفقاً لنسبتها فى المساهمة – التى فاقت قيمة الإستثمار المسدد ، وذلك تطبيقا للفقرة (٣٠) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) .

مما يتعين معه ضرورة توخي الدقة قبل الإستحواذ على الشركة المذكورة لتدهور نتائج أعمالها ، حفاظا على المال العام .

ب- الشركة العربية لتصنيع الحاسبات (متاحة للبيع) : التي وافق مجلس الادارة السابق للشركة المصرية علي الدخول في ذلك الاستثمار منذ عام ٢٠٠٣ بنحو ٧ مليون جنيه وذلك بالرغم من عدم موافقة لجنة الاستثمار بالشركة علي ذلك وقد حققت الشركة المذكورة خسائر فى ٢٠١٢/١٢/٣١ بلغت جملتها ٤٥,٣ مليون جنيه بنسبة ٩٩,٦% من راس مالها المدفوع البالغ ٤٥,٥ مليون جنيه وبنسبة ٦٤,٧ % من رأسمالها المصدر البالغ ٧٠ مليون جنيه وعلى الرغم من ذلك صدر قرار جمعيتها العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٠١٣/٦/١٨ بإستمرارها .

ولم يتم التأشير في السجل التجاري منذ ٢٠١٠/١٢/٥ بسداد نحو ٢,٤٥ مليون جنيه والذي يمثل قيمة إستكمال حصة الشركة المصرية في رأس مال الشركة المذكورة (٧مليون جنيه) نظرا لإحجام باقي المساهمين عن سداد باقي حصتهم في رأس المال ، ونشير إلى عدم قيام الشركة المذكورة بتطبيق كل من المادة (٩) من نظامها الأساسي (التي توجب تحميل فائدة ٧% عن قيمة الأسهم المتأخر أداؤها عن موعدها) ، وعدم حصولها على تعويضات لتأخرهم عن السداد منذ عام ٢٠١٠ مما أضر بمصالح الشركة المصرية .

يتعين تخفيض قيمة الاستثمار بالمبلغ المشار إليه وإدراجه بالأرصدة المدينة لحين نهو التأشير في السجل التجاري لتلك الحصة مع دراسة عمل إضمحلال لباقى القيمة المدرجة البالغة ١,٦٨٦ مليون جنيه وفقاً لنتائج أعمالها السابق الإشارة إليها مع تقييم جدوى الاستمرار في الاستثمار فيها من عدمه وفقا لنتائج أعمالها .

١٦- لم تقم الشركة بحساب اضمحلال لاستثماراتها بشركة نوكيا (شركة متاحة للبيع) والبالغ مساهمتها فيها ٧,٥ مليون جنيه بنسبة ١٠% من رأسمالها المصدر البالغ ٧٥ مليون جنيه لبلوغ جملة خسائرها نحو ٩٢,٥ مليون جنيه عن نتيجة أعمال عام ٢٠١١ المعدة قوائمها فى يوليو ٢٠١٣ بنسبة ١٢٣% من رأسمالها المصدر.

يتعين دراسة القيمة العادلة السائدة لأسهم الشركة لحساب إضمحلال بقيمة الاستثمار وفقاً لكل من الدراسة الواجب اعدادها ونتائج اعمالها المشار اليها . وموافاتنا بمحضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة المذكورة للنظر فى استمرارها من عدمه .

١٧- تضمن حساب إيرادات دوائر دولية مؤجرة اشتراك (IPLC) نحو ٢٣,٨ مليون جنيه قيمة مبالغ تم تسويتها من حساب الأرصدة الدائنة خلال فبراير ٢٠١٣ وقد تبين أنه سبق تحميل حساب المصروفات بها خلال السنوات السابقة وفقا لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٥) .

يتعين استبعاد المبلغ من حساب الايرادات والتعلية لحساب الأرباح المرحلة .

١٨- تم تحميل حساب إيجار دوائر بنحو ٥,٧١٩ مليون جنيه بالتكرار يمثل قيمة المصروفات التقديرية لشركة TEDATA الخاصة بخدمة IPT .

يتعين التصويب بتخفيض الحساب بالمبلغ المذكور وأثر ذلك على الحسابات المختصة

١٩- لم تقم الشركة بسداد نحو ٢,٤١ مليون جنيه للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات ، يمثل قيمة التأمينات السابق تحصيلها من عملاء الشركة "تراخيص الترددات" خلال السنوات السابقة وفقا لمطالبة الرئيس التنفيذي للجهاز القومي بكتابه للشركة في ٢٠١٢/٤/٥ .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم بشأن كافة المبالغ المختلف عليها مع الجهاز القومي مع إجراء المطابقة اللازمة والتصويب اللازم فى ضوئها .

٢٠- لم يتضمن حساب أيرادات دوائر دولية مؤجرة إشتراك (IPLC) نحو ١.٦٠٨ مليون جنيه قيمة أيجار عدد ٤ دوائر الخاصة بشركات VODAFONE DATA .LINK DON'T NET XCEEDعن شهر ديسمبر ٢٠١٣.

يتعين أجراء التصويب اللازم وتعلية المبلغ المذكور لحساب الايراد.

٢١- بلغت إيرادات استثمارات في شركات ذات صلة في ٢٠١٣/١٢/٣١ نحو ١٤,٥٩٦ مليون جنيه يمثل نصيب الشركة من التوزيعات النقدية عن استثماراتها في شركة العرب سات عن الفترة من ٢٠٠٨ حتي ٢٠١٢ منها نحو ٩,٩٩٣ مليون جنيه يخص التوزيعات النقدية عن الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١

يتعين إدراج قيمة التوزيعات النقدية التي تخص الفترة من ٢٠٠٨ حتي ٢٠١١ بحساب الأرباح المرحلة .

٢٢- تم تخفيض المخزون بنحو ١٨,٧٥ مليون جنيه يمثل قيمة المخصص المكون لمقابلة المخزون التالف والراكد وبطئ الحركة تطبيقا لنص المادة ٥٩ من لائحة التخزين بالشركة التي قضت بأن " الصنف الذي مضى عليه أكثر من ثلاث سنوات دون حركة في حكم الراكد " - بغض النظر عما إذا كان الصنف إستراتيجي أم لا - مما ترتب عليه تحمل القوائم المالية للشركة بعبء قيمة مخصص لمهمات إستراتيجية يجب الإحتفاظ بها وليست راكدة .

ويؤيد ذلك توصية لجنة المراجعة (الحوكمة) بجلستها المؤرخة ٢٠١٣/١١/١٢ بسرعة الانتهاء من التعديلات اللازمة على لوائح البيع والشراء والتخزين فى ظل طلب بعض القطاعات الاحتفاظ ببعض مهمات المخزون الراكد التى لم تكن على علم بوجودها لاعادة استخدامها.

وفي هذا الشأن نشير إلى أن الفقرة (٣٢) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢ - المخزون) قضت بعدم تخفيض قيمة المواد والمهمات المحتفظ بها بغرض الاستخدام فضلا عن وجود اختلاف بنحو ٣٥ مليون جنيه بين ارصدة حساب المخزون بميزان المراجعة فى ٢٠١٣/١٢/٣١ بقطاع المخازن وبين اجمالى قيمته بمحاضر الجرد الفعلى فى ذات التاريخ .

يتعين اعادة النظر في احكام المادة ٥٩ من لائحة المخازن بما يتناسب مع طبيعة المهمات التي تعتبر ضمن المخزون الإستراتيجي وبما يتفق مع المعيار المذكور ، مع تعديل قيمة المخصص المكون المشار إليه ومراعاة الأثر على الحسابات المختصة وبحث اسباب الاختلاف .

٢٣- لم نواف بشهادات من البنوك تؤيد صحة الرصيد فى تاريخ القوائم المالية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ والبالغ قيمتها ١,٨٠٦ مليار جنيه بقطاع الدولى .

يتعين موافاتنا بالشهادات الخاصة بارصدة البنوك المؤيدة للرصيد .

٢٤- تضمن مشروع توزيع الربح المقترح (نصيب العاملين) البالغ ٤٨٣,٣٨٥ مليون جنيه وهو ما يزيد عن نسبة ١٠% من الأرباح المقرر توزيعها

نوصى بضرورة تطبيق أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بمواده أرقام (٤١) و(١٩٦) على التوالى .

٢٥ ـ ورود العديد من مطالبات عن حق إنتفاع لبعض أراضي ومباني تستغلها الشركة والتي تمت الإشارة إليها بعدة تقارير سابقة.

يتعين البحث والدراسة وإتخاذ اللازم حفاظا على أصول الشركة من إسترداد الجهات الإدارية بالدولة لها وفى ضوء الاهمية النسبية لكل موقع.

الـــــــرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة إيرادات الدوائر المؤجرة وخدمات التراسل والإيرادات المستحقة وصحة قيم بعض الأصول، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بوضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠١٣/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :-

١ـ عدم قيام الشركة بالافصاح عن صافي القيمة الدفترية للاصول المتوقفة عن الاستخدام والمحتفظ بها لحين التصرف فيها و منها عدد (٤) فرعات لكابل TE-NORTH والبالغ صافي قيمتها الدفترية في ٢٠١٣/١٢/٣١ نحو ٣١٥ مليون جنيه ولم يتم استخدامها منذ دخول الكابل الخدمة في يوليو ٢٠١١ وذلك بالمخالفة للمعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية الخاص بالأصول الثابتة حيث أشار المعيار الي انه يفضل قيام الشركة بالافصاح عن هذه المعلومات باعتبارها ذات فائدة لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية.

نوصى بمراعاة ماورد بالمعيار فى هذا الشأن وحصر تلك الأصول .

٢ـ ملاحظات تتعلق بسلامة التصرفات وتمثل إضرار بالمال العام وتتطلب تحديد المسئولية وقد سبق إحالة بعضها للنائب العام كما سبق الاشارة إلى معظمها بعدة تقارير سابقة آخرها تقاريرنا عن فحص موازين المراجعه لقطاعات الشركة في ٢٠١٣/١٢/٣١.

٢/١ـ لم نواف بنتائج أعمال اللجنة المشكلة فى ٢٠١٢/٧/٢ والمعاد تشكيلها فى ٢٠١٢/١٠/٢٣ وذلك للوقوف على أسباب الخسائر التى منيت بها الشركة المصرية بمشروع الجزائر والبالغ نصيبها فيها نحو ٤٥٤ مليون جنيه .

٢/٢ـ تقاعس الشركة عن تحصيل مديونياتها المتراكمة لسنوات طويلة طرف العملاء وعدم إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حينه الأمر الذي ترتب عليه تضخم تلك المديونيات وضياع فرصة الشركة لاستغلال تلك الأموال (الذي يمتلك المال العام فيه ٨٠ %) بما يعود بالنفع عليها وعلى المساهمين فضلا عن تحمل الشركة بمصاريف قانونية باهظة لإستيداء تلك المديونيات ومنها :-

٢/٢/١ـ المديونية المتراكمة على شركة النيل للإتصالات والتى بلغت بنحو ٦٥,١٢ مليون جنيه بالإضافة إلى نحو٩مليون جنيه مدرج بحساب الأرصدة المدينة وقد تبين بشأنه مايلي :-

أ- تراخى الشركة المصرية فى تطبيق البند ٤/٤ من عقد الترخيص المؤرخ عام ١٩٩٨ بشأن الحصول على خطاب ضمان بنكي من العميل بقيمة الحد الأدنى المضمون فى بداية كل سنة لحفظ حقوق الشركة طرفه مما أدى إلى تفاقم المديونيه .

ب ـ قيام الشركة المصرية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ ـ دون مبرر ـ بإلغاء نحو ١٨١مليون جنيه بنسبة ٨٣% من إجمالي المديونية وذلك بناء على موافقة مجلس الادارة عام ٢٠٠٥ باعتبار مستحقات الشركة المصرية للإتصالات من بداية عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٣ على اساس المشاركة فى الدخـــل الفعلى (الإيراد) وليس على اساس الحد الادنى المضمون الوارد باتفاقية عام ١٩٩٨ المبرمة بين الشركة المصرية للإتصالات والعميل ولم نقف على الاسس التى استند عليها مجلس ادارة الشركة فى هذا الإلغاء .

وبالرغم من تخفيض المديونية وجدولة المتبقي على العميل البالغ نحو ٣٥ مليون جنيه ـ لمدة ١٠ سنوات ـ إلا أن العميل لم يلتزم بها وسدد عدد ٣ أقساط فقط بإجمالي ٣,٨٦ مليون جنيه .

ج ـ قيام الشركة بتعديل نسب المشاركة في الدخل إعتبار من يناير ٢٠٠٤ إستنادًا إلى قرار الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات ، إلا أن هذا القرار أوصى بتطبيق النسبة الجديدة إعتبارا من يناير ٢٠٠٥

- مذكرة مجلس ادارة جهاز الاتصالات رقم (٢٠٠٥/١١٤) الاجتماع الثانى والعشرون - مما أضاع على الشركة إيرادات محققة ، ونؤكد مسئولية مجلس ادارة الشركة المصرية عن ذلك.

د ـ تقاعست الشركة المصرية عن مخاطبة الجهاز القومي للإتصالات حتى ٢٠٠٩ /١/١٨ وعن إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد العميل ومنها اللجوء لفسخ التعاقد معه وقطع الخدمة ، مما ترتب عليه إستمرار تراكم المديونية نتيجة إستمرار توصيل الخدمة للعميل وعدم قطعها عنه إلا في ٢٠٠٩/١٠ .

٢/٢/٢ـ المديونية المستحقة على شركات الكروت المدفوعة مقدمـا والتي بلغت نحـو ١١٨ مليون جنيه في ٢٠١٣/١٢/٣١ (شركة الأهلي للاتصالات نحو ٥٦ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٤ ،الشركة العربية نحو ٥٤ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٧ ،شركة إنجيبت تلي كارد نحو ٨ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٨) .

٢/٢/٣- المديونية المستحقة على شركة الأجراس الثلاثة والتي بلغت في ٢٠١٣/١٢/٣١ نحو ١٠,٢٣ مليون جنيه مرحلة منذ بداية التعاقد في مارس ٢٠٠٥ .

٢/٢/٤ـ قبول الشركة تخفيض المديونية المستحقة على شركة ميناتل بنحو ٢٠ مليون جنيه مقابل كبائن وشبكة ميناتل بالرغم من علم الشركة مسبقا بالحالة الفنية لتلك الكبائن وأن معظمها متهالك بالإضافة إلى علمها بتدني إيرادات تلك الكبائن .

٢/٢/٥ـ مديونيات مستحقة على العملاء (مشتركين وغيرهم) وعملاء دولي مرحلة منذ سنوات سابقة مع بطء التحصيل واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها وقد بلغ ما أمكن حصره حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ نحو ٢,٦٣٨مليار جنيه بقطاعات كل من : (الدولي ١,٥٦١مليار جنيه ،غرب القاهرة والجيزه ٥٣٢ مليون جنيه ، شرق القاهرة ٢٧١ مليون جنيه ، الأسكندرية وبحري بنحو ١٩٥ مليون جنيه ، بني سويف نحو ١٧,٣٦ مليون جنيه ، أسيوط بنحو ٢٨ مليون جنيه ، المنيا بنحو ٣٣,٧٢مليون جنيه) يرجع بعضها لعام ٢٠٠٠ وذلك دون قيام الشركة بأخذ الضمانات الكافية لحفظ حقوقها تجاه العملاء .

ويرتبط بذلك أنه لم يتم تحميل العملاء بالسنترالات والذين تم نقل تبعيتهم من قطاع الدولي بقيمة المكالمات الدولية عن الفترة ما قبل ٢٠٠٩/١٠/١ لعدم نقل أرصدتهم من قطاع الدولي إلى القطاعات المختصة .

٢/٣ـ تباطؤ إتخاذ إجراءات التقاضي والتحكيم بشأن مستحقات الشركة المصرية لدى كل من شركتي فودافون وموبينيل والتي تمثل مبالغ محل دعاوى تحكيمية بنحو ٨,٨ مليار جنيه (٤,٤ مليار جنيه تخص موبينيل ، ٤,٤ مليـار جنيه تخص فودافون) وفقا لما ورد بتقرير المكتب الإستشاري المعين من قبل الشركة المصرية للإتصالات ، حيث اكتشفت الشركة في أبريل ٢٠٠٧ ـ بعد مرور نحو ٩ سنوات ـ محاسبة الشركتين الأخيرتين للشركة المصرية للإتصالات بأسعار تزيد عن الأسعار التي يتم المحاسبة بينهما بالمخالفة للمادة (١٣) من إتفاقية التوصيل المبرمة مع الشركتين في ١٩٩٨، وبالمخالفة للمادتين ٢٨ ، ٢٩ من قانون١٠ لسنة

٢٠٠٣ لتنظيم الإتصالات بشأن عدم التمييز بين مقدمي الخدمة ، على الرغم من عرض النزاع على الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات في ٢٠٠٧/٦ إلا أنه لم يتخذ أي إجراء يحفظ حق الشركة في هذا الشأن في حينه مما ترتب عليه إحالة الأمر للتحكيم في ٢٠٠٩/٩ بعد أكثر من عامين ولم يحسم بعد.

ونشير فى هذا الصدد الى :-

- تقصير قطاع التسويق لدي الشركة في دراسة وتحليل مؤشرات السوق والأسعار التي تقدمها شركات المحمول كعروض للعملاء مما أدى إلى التأخر في إكتشاف الشركة لتلك المعاملات المتميزة بين شركتي المحمول ، ومما أثر سلباً طوال الفترة من ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٧ على إيرادات الخدمات التي تقدمها الشركة المصرية ومنها خدمة الزيرو وأدى في النهاية إلى إلغائها عام ٢٠١٠ وضياع تلك الإيرادات على الشركة في نهاية الأمر.
- تقصير الشركة في تصعيد الأمر إلى وزير الإتصالات بشأن عدم قيام الجهاز القومي باتخاذ أي إجراء في حينه يحفظ حق الشركة في هذا الشأن.

٢/٤- إنفاق مبالغ باهظة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٥٠ مليون جنيه على بعض المشروعات خلال السنوات السابقة وتدني أو إنعدام نسبة إستغلالها حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ فضلا عن قيام الشركة بإلغاء بعضها بالرغم من عدم بدء إستغلالها الأمر الذي يشير الى عدم الحاجة الفعلية لتلك المشروعات وأن أسباب تنفيذها غير مدروسة،خاصة أن إسناد معظم تلك المشروعات تم بالأمر المباشر ، وقد ترتب على ذلك تكبد الشركة بخسائر تمثل في ضياع عائد إستغلال تلك الأموال وتحمل الشركة ضمن القوائم المالية بمصاريف إهلاك بعض تلك الأصول بالرغم من تدني أو إنعدام الإستفادة منها بالإضافة إلى تمثيلها طاقات عاطلة غير مستغلة وهى :

٢/٤/١- نحو١٨١ مليون جنيه قيمة المحطات اللاسلكية بقطاع وسط الدلتا والتي دخلت الخدمة منذ عام ٢٠٠٥ ، بطاقة متاحة بنحو ١٢٦ ألف خط لم يستغل منها سوى ١٧,٦٩ ألف خط فقط بنسبة ١٤ %، ونشير إلى تحمل الشركة عن الطاقة غير المستغلة منها إهلاكا سنويا بنحو ١٨ مليون جنيه مقابل إيرادات سنوية بلغت نحو ٤ مليون جنيه فقط خلال عام ٢٠١٣ .

٢/٤/٢- نحو ١٢٥ مليون جنيه على مشروع إنشاء شبكة ATM، CK2Z والذي تم إستلامه نهائيا خلال عام ٢٠٠٦ وبالرغم من أن نسبة الإستغلال للمشروع بلغت نحو ١١% إلا أن الشركة قامت بإجراء دعم فني للمشروع بالعقد رقم (١٦/٢٠٠٨/١٠) خلال عام ٢٠٠٨ بنحو ١٦,٨ مليون جنيه .

٢/٤/٣- نحو ٢٩ مليون جنيه تخص العقد رقم (١٩٠/٢٠٠٧/١٥) والمسند تنفيذه لشركة "الكاتيل لوسنت لتطوير أعمال التشغيل والصيانة ورفع الكفاءة بمنطقة الشرقية والذى تبين بشأنه عدم استفادة الشركة من المشروع رغم قيامها بسداد كامل القيمة على ثلاث مراحل دون اجراء تقييم كل مرحلة على حده طبقاً لشروط العقد فضلاً عن عدم حساب غرامة التأخير المستحقة على الشركة المنفذة والتى بلغت نحو ٣٦٠ ألف يورو بما يعادل نحو ٢,٩ مليون جنيه بنسبة ١٠% من قيمة العقد .

٢/٤/٤- نحو ٢٧ مليون جنيه على مشروع خدمة EVDO AREV والمنفذ بواسطة شركة تليتك بالأمر المباشر بموجب العقد ١٣٣/٢٠٠٧/١٥ والذي تم توريده وتركيبه وتسليمه نهائيا فى ٢٠١٠/٩ ولم يتم استغلال سوى ١٥٥خط فقط خاصة بسنترال المكس من اجمالى عدد ٥٢٠٠ خط حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

٢/٤/٥- نحو ١١,٥ مليون جنيه تخص مشروع الشركة على الأرض المخصصة لها بالمنطقة الإستثمارية التكنولوجية بالمعادي خلال أعوام ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ والذي تم إلغاؤه بقرار مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١١/٣/٨ .

٢/٤/٦- نحو ٣,٣ مليون جنيه تخص مشروع إنشاء معهد التدريب بقنا الذي توقف العمل به منذ عام ٢٠٠٨ .

٢/٤/٧- نحو ٧ مليون جنيه يخص العقد رقم (٢٣/٢٠٠٥/١٥) المسند تنفيذه لشركة "إيكوانت " لتنفيذ مشروع خدمة الإتصال بين المحافظات بنظام IP والذي لم يتم الإستفاده منه لعدم نجاح الإختبارات النهائية وصدرت تعليمات بتجميع أجهزته والإستفادة منها بمواقع آخرى .

٢/٤/٨- نحو ١,٨ مليون جنيه قيمة مبني الكابل البحري بسيدي كرير بالأسكندرية والذي توقف العمل به منذ عام ٢٠٠٨ .

٢/٤/٩- نحو ١,٢ مليون جنيه تخص مشروع تجديد ونمذجة مركز البيع والتحصيل بسنترال حلوان القديم ولم يتم استغلاله لقربه من سنترال حلوان .

٢/٤/١٠ - نحو ٥١٧ ألف جنيه تخص مركز تحصيل بحلوان بمساحة ١٣٨,٤م٢ منذ عام ٢٠٠٢ حيث أفادت اللجنة الخاصة بتنفيذ مشروع الفون بوتيك في ٢٠٠٥/١٢/١٣ بعدم تناسب المبنى مع أهداف المشروع ولم يستغل منذ ذلك التاريخ .

٢/٤/١١- نحو ٤,٤ مليون جنيه تخص العقد رقم (١١٣/٢٠٠٨/٦) بتوريد وتركيب وإحلال محطات قوى كهربائية غير مطابقة للمواصفات وترتب عليه تعطل معظم الأجهزة فضلا عن عدم توفير المورد لقطع الغيار اللازمة.

٢/٤/١٢ - نحو ١,٣ مليون جنيه تخص العقد رقم (١٣/٢٠١٠/١٥) المسند تنفيذه لشركة " إريكسون " لتوريد وتركيب عدد ٦ وصلات ميكروويف بشمال سيناء ، حيث تبين عدم إمكانية التنفيذ لعدم إستلام الأرض اللازمة للمشروع ، فضلا عن تحمل الشركة بنحو ٢٧٨ ألف جنيه قيمة إيجارية لتشوين الأجهزة بمخازن المورد .

٢/٤/١٣ - نحو ٤,٧ مليون جنيه بالإضافة إلى نحو ٩٥٠ ألف يورو يخص مشروع الإدارة والتحكم (TNMS) لشبكات الألياف الضوئية للربط بين المحافظات والذي تم البدء فيه منذ عام ٢٠٠٣ ولم يتم الإنتهاء منه حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ حيث شاب تنفيذ العقود الخاصة به العديد من الملاحظات الجسيمة .

٢/٤/١٤ - نحو ٦,٨٠ مليون جنيه قيمة دفعة مقدمة (إنفاق إستثماري) مسددة تحت حساب تنفيذ عدة عقود بعضها مرحل منذ عام ٢٠٠١ كما أن بعضها تم الإفراج عن خطاب الضمان الخاص بها وقد تم تشكيل لجان لفحص تلك الأرصدة ولم نقف على ما إنتهت إليه تلك اللجان .

٢/٤/١٥- نحو١١مليون جنيه قيمة أعباء مالية اضافيه بنسبة ١٣٠% من اجمالى القيمة التعاقدية للعقد رقم ٦١/٢٠٠٤/١٠ بالامر المباشر الخاص بتوريد وتركيب سنترال بنظام PLS بالقرية الذكية يتمثل فى قيمة التعديلات بالعقود أرقام ٥٤/٢٠٠٥/١ فى ٢٠٠٥/٨/٢٨ ، ١١/٢٠٠٨/١٠ فى ٢٠٠٨/٤/٩ دون دراسة العائد من تلك التعديلات .

٢/٤/١٦ – نحو ٥,١٤٢ مليون جنيه عن العقدين ١٤/٢٠١٠/١٥ ، ١/١٤/٢٠١٠/١٥ لتنفيذ شبكة الفيبر الخاصة بمنتجع النرجس والمسنده بالامر المباشر لشركة اريكسون بالمخالفة لما تم المعاملة عليه للمجتمعات العمرانية المغلقة والتى يتحمل تكلفتها العميل والتى لم يتم الانتهاء منها بعد حيث تم تنفيذ عدد ١٤٨ فيلا فقط من اجمالى ١١٠٠ فيلا بنسبة تنفيذ ١٣,٥% ونشير الى انه هناك مغالاه فى السعر الذى تم التعاقد عليه مع الشركة بسعر ٧٦٥ جنيه للخط الواحد مقارنة بالعروض المماثلة مع شركتى ZTE وهاواوى ، وقد توقف المشروع بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣٠ لحين البدء في التفاوض مع الشركة المنفذة لتعديل شروط العقد.

٢/٤/١٧ – نحو ٤,٩ مليون جنيه قيمة شراء عدد ١٥٧ طابعة خاصة بكشوف الاجور والاستحقاقات ضمن العقد ٧٠/٢٠٠٤/١٥ بالامر المباشر من شركة الجيزة للانظمة لتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع ميكنة النظم المالية والمخازن دون استخدامها وتحمل الشركة مصروفات اهلاكها بالكامل منذ عام ٢٠٠٩ .

٢/٤/١٨ – نحو ٢,١٧١ مليون جنيه ما تحملته الشركة عن التعاقد مع شركة كويك تل ضمن العقد ٢٤/٢٠٠٨/١٠ بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٦ لتوريد وتركيب عدد ٥ وحدات MSAN لسنترال بولاق الدكرور بما يمثل ٦٠% لعدد ٣ وحدات تم توريدهم

منذ عام ٢٠٠٩ ، و٣٠% من قيمة الوحدتين الأخيرتين دون توريدهما ، ولم يتم تشغيل الوحدات الموردة لعدم تناسبها مع نظم التشغيل وصعوبة ربطها بالسنترال .

٢/٤/١٩ – نحو ٢٠ مليون جنيه استثمارات تاخرت الشركة فى الاستفادة منها تمثل فى قيمة الارض والمبانى والاجهزة الخاصة بسنترال الفسطاط حيث تم التعاقد على انشاء المبنى فى ٢٠٠٤/١٠/٤ واعمال توريد وتركيب السنترال فى ٢٠٠٨/١/٦ ولم يتم الانتهاء والتشغيل الا فى ٢٠١٤/١/١ .

٢/٤/٢٠ – نحو ٢,٤ مليون جنيه قيمة مشمول العقد ٣٦/٢٠٠٧/١٠ لتنفيذ اعمال مشروع شبكة X-٢٥ لربط مراكز تشغيل وصيانة السنترالات والتى تاخر تنفيذها لعدم الانتهاء من تنفيذ اعمال العقد ٤١/٢٠٠٦/١٠ لارتباطه به والذى لم يتم الانتهاء منه الا فى نهاية عام ٢٠١٢ ورغم ذلك لم يتم الانتهاء من تنفيذ العقد الأول بعد.

٢/٥- قامت الشركة بتسليم أرض ومبنى سنترال شرم الشيخ خلال عام ٢٠٠٩ للمجلس المحلي للمدينة بناء على طلبه وبدون أسباب وتم نقل معدات هذا السنترال إلى سنترال آخر تم إنشاؤه على أرض خصصت من المجلس المحلي بنفس المنطقة أمام السنترال القديم وبتكلفة ١٠,٤ مليون جنيه ولم نواف بأسباب عدم طلب الشركة تعويض من المجلس المحلي للمدينة عن قيمة المباني التي أخلتها الشركة وعن تكلفة نقل الأجهزة والمعدات . ونشير الى تحمل الشركة نحو ٨٠ مليون جنيه قيمة نقل الشبكة من سنترال الأقصر ١إلى سنترال الأقصر ٣ لخلو قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٩٤٠ في ٢٠١٠/١/٥ ـ بشأن نقل السنترال القديم إلى موقع جديد ـ دون تحديد الجهة التي ستتحمل بتكاليف نقل السنترال .

٢/٦ـ تم صرف نحو ١٤,٦٨ مليون جنيه علي مشروع " حديقة سوزان مبارك للأسرة " بالقاهرة الجـــــديدة يمثل في ١٠,٤ مليون جنيه تم سدادهم للموردين، نحو ٤ مليون جنيه معلاة لحسابهم ويمثل الباقي قيمة ضرائب ودمغات وغرامات تأخير ، وذلك من إجمالي قيمة التبرع المقرر منحه في صورة عينيه "لجمعية مصر الجديدة " البالغ ٢٠ مليون جنيه بموافقة مجلس إدارة الشركة بالمذكرة رقم ٢٠٠٤ في ٢٠١٠/٦/١٢ ، وقد شاب التنفيذ العديد من الملاحظات تتعلق بطرق الاسناد ومصداقية تنفيذ بعض العقود وردت ضمن عدة تقارير سابقة وآخرها تقريرنا عن ميزان المراجعة لقطاع المشروعات في ٢٠١٣/١٢/٣١ .

٢/٧ ـ مازلنا لم نقف على الاسباب التى دعت الشركة المصرية لقبول سوفي سات كشريك فى مشروع تركيب وتشغيل وصيانة عدد ٢٠٠ ألف خط بنظام CDMA نظرا لما تمتع به الشركة المصرية من قدرة فنية وملاءة مالية لتنفيذ المشروع منفردة وقتئذ حيث قامت بتنفيذ مشروع ٤٠٠ ألف خط بنظام CDMA دون شريك منذ عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٦ ـ عن طريق موردها ZTE، هاواوى ، تليتك ـ دون الحاجة الى شريك ، وثبت لها عدم نجاح نظامCDMAال لوجود العديد من الشكاوى عليه فضلا عن عدم استغلالها لكافة الخطوط المتاحة لديها وذلك ما يؤكد عدم جدوى دخولها فى شراكة مع سوفي سات .

ونشير إلى أن عدد الخطوط التي تم تنفيذها من إتفاقية سوفي سات بلغت نحو ١٠٠,٨١٧ ألف خط خلال عامى ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ تحملت عنها الشركة مصروفات دعم فنى سنوياً بنحو ٥٠٠ ألف دولار .

ـ وبالرغم من استبدال نظام GDSS بنظام CDMA عام ٢٠٠٨ وما ترتب عليه من وجوب تخفيض قيمة مصاريف التشغيل الشهرية المسددة لشركة سوفي سات بنحو ١٠ ألاف دولار شهريا – قيمة ايجار السعة الفضائية للشركة من عرب سات – إلا ان الشركة المصرية لم تقم باستبعاد القيمة المشار اليها من اجمالى مصاريف التشغيل الشهرية المسددة لسوفى سات منذ عام ٢٠٠٨ حتى نهاية عام ٢٠١١ والبالغ إجماليها عن الثلاث سنوات نحو ٣٦٠ألف دولار ، مما ترتب عليه صرف هذا المبلغ لشركة سوفي سات بدون وجه حق .

٢/٨- تم صرف نحو ٢,٠١٢ مليون جنيه مكافأة نهاية خدمة لرئيس مجلس إدارة الشركة السابق (السيد/ عقيل بشير) خلال عام ٢٠١٠ بدون وجه حق كما ورد تفصيلا ضمن تقاريرنا السابقة وآخرها تقريرنا عن القوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠١٣/٣/٣١ .

٢/٩ - لم يتضمن حساب ايراد دوائر خارج مصر بنظام IRU نحو ٣٧,٩٨٧ مليون جنيه المعادل لنحو ٥,٥ مليون دولار وذلك نتيجة عدم الالتزام بتنفيذ قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٢٠٣٥ فى ٢٠١٠/١٠/١٢ والذى يقضي "بمنح شركة سيكم تخفيض بالمبلغ المذكور بشرط شرائها سعة تراسلية إضافية دولية قدرها ١٠ جيجا (بايت / ث) بمبلغ ٣ مليون دولار" وهو ما لم يتم .

٢/١٠ - تم صرف نحو ٥,٨ مليون جنيه قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث وتحميلها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، بالرغم من صدور قرار تخصيص الأرض من محافظة القاهرة بتاريخ لاحق بثلاث سنوات في عام ٢٠٠٦ ، والإنتهاء من بناءه وتسلمه في عام ٢٠١١ بتكلفة نحو ١,٦ مليون جنيه ، وقد تم رفض السنترال من قبل قطاع التسويق لعدم الحاجة إليه حاليا أو مستقبلا كما ورد بخطاب مديرعام المنطقة الثالثة بقطاع غرب القاهرة والجيزه في ٢٠١٢/١٠/٣ .

٢/١١ - نحو ١٠,١٨ مليون جنيه قيمة كوابل نحاسية وأجهزة سنترال محلي تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال أعوام ٢٠١١،٢٠١٢،٢٠١٣ خاصة بسنترال الطوابق والذى لم يتم البدء في إنشاءه لوجود تعدي على الأرض المخصصة له منذ ٢٠١٢/٧/٢٥ .

٣- ملاحظـــــــــات أخـــــرى:-

٣/١- وجود بعض التعديات على أراضي الشركة من بعض الجهات منها :

- تعدي جهاز مدينة الصالحية على موقع الشركة بالمدينة .
- تعدى نادي الكهرباء بمنطقة القناه على مساحة ٧٩٤ متر من أصل مساحة ٤٦٥٠ متر من نادي العاملين بالتليفونات المخصصة من المحافظ .
- تعدي هيئة البريد على جانب من ارض سنترال برج العرب المشتراه من هيئة المجتمعات العمرانية ،
- تعدي بعض الأهالي على أراضي بمنطقتي دمنهور وكفرالدوار .
- تعدي على أرض بمساحة ٩٨٩ م٢ مشتراه منذ عام ٢٠٠٧ لإقامة سنترال الطوابق - بقطاع غرب القاهرة والجيزة - والبالغ قيمتها نحو ٥ مليون جنيه وذلك منذ ٢٠١٢/٧/٢٥ .

يتعين موافاتنا بأسباب التأخر في إزالة تلك التعديات وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها .

٣/٢ - لم يتم حسم الخلاف بين الشركة والهيئة القومية للبريد لمساحة الأرض البالغة ٢٣٣٣,٧٠م٢ كما لم يتم إبرام عقد إيجار مع هيئة السكة الحديد لمساحة الأرض البالغة ٦١٤٧,١١م٢ - بمنطقة أرض السبيل - والذي كان مقررا إبرامه معها منذ ٢٠٠٩/٥/٢٠ وهو ما لم يتم رغم تكرار الإشارة إلى ذلك بتقارير الإدارة السابقة .

نوصي بسرعة رفع هذا الخلاف إلى الوزراء المختصين وسرعة إتخاذ اللازم بشأن إزالة المعوقات التي تحول دون إبرام عقد الإيجار .

٣/٣- قامت الشركة ببيع قطعة أرض بمساحة ٤٣٢٤ متر مربع من أرض معهد التدريب بمدينة نصر للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات بناء على قرار مجلس إدارة الشركة في ١٩٩٨/٨/١٠ على أن تباع الأرض بالقيمة الدفترية بسعر المتر ١,٢٥ جنيه بإجمالي ٥٤٠٥ جنيه وبالفحص تبين أن قيمة الأرض الدفترية المثبتة بالدفاتر في ١٩٩٨/٣/٢٦ بنحو ٧٥٠٠ جنيه للمتر بعد إعادة تقييمها بإجمالي نحو ٣٢,٤ مليون جنيه وقبل إجراءات البيع ولم نقف على اسباب بيع الارض بأقل من قيمتها الدفترية .

٣/٤ ـ لم يتم التصادق على أرصدة العملاء والأرصدة المدينة في ٢٠١٣/١٢/٣١ .

٣/٥ ـ الاخلال فى تطبيق البند١٤/١ من الاتفاقية الخاصة للمكالمات الدولية المبرمة بين الشركة المصرية للاتصالات وشركتى فودافون وموبينيل والمدرج به وجود شرائح محدد بها تحقيق العميل الحد الادنى للحصول على المصروفات الخاصة لكل شريحة الا ان الشركة أقدمت على محاسبة العميل بدءً من أول دقيقة على أساس قيمة الحد الاقصى لسعر الدقيقة للشريحة الرابعة وليس من الدقيقة الاولى من كل شريحة مما أدى الى تكبدها بأعباء شهرية غير مبررة بلغت نحو ٣٠ مليون جنيه شهرياً لشركتى المحمول (منذ تاريخ الاتفاقيات الموقعة عام ٢٠١٢ وحتى ديسمبر ٢٠١٣) .

ونشير إلى قصور البند ٢٣/١ من الاتفاقية المشار اليها عن تحديد تاريخ ثابت لاستصدار الفاتورة الشهرية للشركتين مما قد يستتبعه تحملها لاعباء عن فروق العملة.

يتعين تحديد المسئولية عن أسباب غض طرف الشركة عن تطبيق البند المشار اليه والذى أدى لتحملها أعباء شهرية غير مبررة ، مع ضرورة تحديد تاريخ محدد لاستصدار الفاتورة او قيمة عادلة لسعر الصرف تجنباً لتحمل الشركة أعباء فروق العملة لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة .

٣/٦ـ وجود إختلاف في رصيد الدائنية المستحقة لشركة TE DATA الاردن بين سجلات الشركة المصرية للإتصالات والمصادقة الواردة من الشركة المذكورة بنحو ٢,٧ مليون جنيه .

يتعين بحث طبيعة هذا المبلغ واجراء التصويب اللازم فى ضوء ذلك

٣/٧- بلغ اجمالى ايرادات اتعاب دولي عن صيانة كوابل في ٢٠١٣/١٢/٣١ نحو ٢١٧,٢٦٠ مليون جنيه وقد تبين تضمين الحساب بالخطأ نحو ٨٧ مليون جنيه قيمة التعويض المحصل من الباخرة B.Elephant عن قطع كابل TENORTH وصحته حساب ايرادات لا تخص النشاط .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

٣/٨ ـ عدم جواز استمرار الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بالشركة فى الجمع بين وظيفته التنفيذية بالشركة وعضوية مجلس ادارتها اعتبارا من ٢٠١٢/٨/٢ حيث أن استمراره في الجمع يعد مخالفة للمـــادتين رقمي (٨٢ ، ٨٨) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا المادتين (٢٣٥ ، ٢٤٧) من اللائحة التنفيذية لذات القانون وذلك لتحقق العلة من المنع وهـــى (الجمع بين وظيفة تنفيذية ووظيفة ادارية وهي عضوية مجلس الادارة) حيث حظر القانون الجمع بينهما وذلك بغض النظر عن تاريخ شغل المنصبين بالاضافة الى عدم جواز جمع الرئيس التنفيذى بين المميزات المالية المقررة لعضوية مجلس الادارة والمميزات المالية لوظيفته التنفيذية بالشركة.

يتعين تصويب الوضع بما يتفق مع صحيح القانون مع مراعاة الآثار المالية المترتبة على ذلك .

٣/٩ - خصت الشركة فئة الإدارة العليا (مديرو العموم ورؤساء القطاع والقطاعات) ونواب الرئيس التنفيذي دون باقي العاملين بها بصرف مكافأة حافز سنوي – عام ٢٠١٣ - بنحو ١٥ مليون جنيه عن اعمال تخص عام ٢٠١٢ ،دون وجود مبرر لصرف تلك المبالغ فى ظل سبق حصولهم على نصيبهم فى توزيع أرباح عام ٢٠١٢ .

ونشير إلى أن تشكيل لجنة المكافأت والحوافز متضمنة عضو من الأعضاء التنفيذيين بالشركة بالمخالفة للمادة (٥/٢/٢٤) من قواعد حوكمة الشركات الصادرة في مارس ٢٠١١ .

يتعين تقنين تشكيل اللجنة المذكورة وفقاً لقواعد الحوكمة المشار إليها .

٣/١٠ ـ درجت الشركة على صرف الأرباح وبدلات الحضور لممثلى الحكومة بمجلس إدارة الشركة بصفة شخصية لهم فضلاً عن تمثيل بعضهم فى مجالس ادارات الشركات المستثمر فيها فى أكثر من شركة بالمخالفة لاحكام المادة الاولى والثانية من قانون ٨٥

لسنة ١٩٨٣ ، وكذا المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٠٨ . ونشير الى جمع بعضهم بين الحصول على بدل انتقال لحضور اجتماعات مجلس الادارة وتخصيص سيارة لهم.

يتعين اتخاذ اللازم نحو تقنين الصرف بما يتفق واحكام القانون .

٣/١١- تم تحميل مصروفات الشركة (ضمن حساب مكافأة نهاية الخدمة) بنحو ٢,٢١ مليون جنيه قيمة مكافأة عن سنوات الخدمة لعدد سبعة فقط من ذوي المهارات الخاصة الذين قامت الشركة بإنهاء خدمتهم ، كما نشير إلى المغالاة في قيمة المرتبات والعلاوات السنوية لذوي المهارات الخاصة والذي سبق الإشارة إليه بتقاريرنا السابقة ولم تقم الشركة بتعديل تلك العقود مما ترتب عليه ضخامة تلك المكافآت .

يتعين مراعاة ماسبق عند تجديد العقود القائمة بما يتفق وصالح الشركة .

٣/١٢ ـ تضمنت الحسابات المدينة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة بالعديد من قطاعات الشركة والتي سبق الإشارة إليها بعدة تقارير سابقة دون اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسويتها وقد بلغ ما أمكن حصره منها :-

- نحو ١٣٠مليون جنيه بقطاع الديوان العام يرجع بعضها لعام ٢٠٠٨

ـ نحو ٦٨ مليون جنيه بقطاع المشروعات يمثل قيمة مقايسات منفذه لحساب " هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة " منذ عام ٢٠٠٩ دون تحصيل ، بالإضافة إلي سلفيات كوابل صرفت لبعض المقاولين لم يتم تحصيل قيمتها .

ـ نحو ٥٠ مليون جنيه بقطاع الدولي يرجع بعضها لعام ٢٠٠١ .

ـ نحو ٤٢ مليون جنيه بقطاع المشتريات والمخازن يرجع بعضها إلى عام ١٩٨٤ .

ـ نحو ٥ مليون جنيه بقطاع تشغيل وصيانة التراسل منذ عام ٢٠٠٥ تخص العقد رقم ٤٢/٢٠٠٥/١٥ المسند لشركة نوكيا سيمنز ليمتد .

وعلى العكس لم تتضمن الحسابات المدينة نحو ٢٠٦ مليون جنيه قيمة بواقي مشروعات لم يتم ردها للشركة طرف بعض المقاولين وفقا لخطابات رؤساء قطاعات التنفيذ المختلفة إلى رئيس قطاع الشئون القانونية في ٢٠١١/٤/٢١ ، وكذا نحو ٤٢ مليون جنيه المديونية المستحقة على أحد المقاولين وفقا لتقرير اللجنة المشكلة لفحص المخالفات التي شابت تنفيذه للعقود المبرمة بينه وبين الشركة ، بالإضافة إلى نحو ٣ مليون جنيه قيمة المستحق على بعض المقاولين عن تنفيذ بعض المقايسات .

يتعين تحديد المسئولية بشأن التراخي في إثبات وتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المقاولين.

٣/١٣- تضمنت الحسابات الدائنة بعض الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية بعضها ومنهـا ما يلي :-

ـ نحو ٦٥ مليون جنيه قيمة تأمينات محصلة من عملاء مكاتب الشركة بقطاع الأسكندرية بدون سجلات أو بيانات تحدد أصحابها ، بالإضافة إلى تعليه نحو ٣,٤ مليون جنيه على حساب الأجور المستحقة مقابل تحميلها على حسابات المصروفات دون تحديد المستفيدين للوقوف على صحة التحميل .

ـ نحو ٣٣ مليون جنيه بقطاع الدولي بعضها مرحل منذ عام ٢٠٠٨ منهم نحو ١٩ مليون جنيه غير معروف طبيعته .

ـ نحو ٦,٥ مليون جنيه بقطاع المشتريات والمخازن يرجع بعضها لعام ٢٠٠٣.

يتعين تشكيل لجنة من القطاعات المختصة لحصر كافة الأرصدة المدينة والدائنة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويتها حيث أن العديد منها قد مضى عليه سنوات طويلة دون تسوية.

٣/١٤- تضمنت حسابات وسجلات الأصول العديد من الأصول غير المستغلة منها على سبيل المثال :-

ـ شبكة الـ NOC بنحو ٢٦٦ مليون جنيه بالإضافة إلى قطع غيار بنحو ٢٨٦ ألف جنيه والتي تم إنشاءها عام ٢٠٠٨

ـ مبنى سنترال رأس سدر بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو ٤ مليون جنيه .

- بعض خدمات الشبكة الذكية حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% .

- أرض بمدينة السادات بمساحة ٧٨٦٥ م٢ بنحو ١,٠٧٦ مليون جنيه ، وارض بمنطقة المعراج بمساحة ١٢٠٠ م٢ بنحو ٦ مليون جنيه .

يتعين إتخاذ اللازم للإستفادة من تلك الاصول.

٣/١٥ - عدم وجود دراسة بشأن القضايا والبالغ عددها نحو ٢٩ ألف قضية ، الأمر الذي لم تتمكن معه من الوقوف على صحة المخصص المكون لهذا الغرض .

يتعين إجراء الدراسة اللازمة لتكوين مخصص القضايا فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

٣/١٦ - درجت الشركة المصرية على عدم عرض جانب كبير (١,٩ مليون جنيه) بنسبة ٨٩% من إجمالي ما تقاضاه مراقب الحسابات الخارجى على الجمعية العامة للشركة إكتفاءً بعرضها لأتعابه (البالغة ٢٣١ ألف جنيه فقط) عن مراجعة القوائم المستقلة المنتهية فى ١٢/٣١ بالمخالفة لأحكام كل من : اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مادة (٢١٦) بند (٦) ، ونظامها الأساسى مادة (٤٧) بند (و) ، ولقواعد ومعايير حوكمة الشركات بند (٥/٤/١) .

مما يستوجب تداركه وإدراجه بجدول أعمال الجمعية لإتخاذ القرار فى تحديد كافة ما يتقاضاه مراقب الحسابات الخارجي إمتثالاً لأحكام المواد السابق عرضها .

٣/١٧- تحملت الشركة خلال العام السابق ٢٠١٢ نحو ١٣١ مليون جنيه لمصلحة الضرائب على المبيعات تمثل فى ٧١ مليون جنيه قيمة فروق فحص ضريبة المبيعات لعام ٢٠٠٨ ونحو ٦٠ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات إضافية على فحص ذات العام ، على الرغم من ان ضريبة المبيعات تعد من الضرائب الغير المباشرة التي يتحمل عبئها المستهلك الأخير في حينه ولم توافنا الشركة بنسخة من مذكرات الفحص الضريبى للوقوف على الوقائع المنشئة لتلك الفروق على الرغم من طلبها لأكثر من مرة شفاهة وكتابة

يتعين موافاتنا بأسباب تلك الفروق وخاصة فى ظل انتظام الشركة فى اعداد وتقديم الاقرارات الضريبية مع موافاتنا بنسخة من مذكرات الفحص .

٣/١٨- بلغ رصيد حساب مدينين ضرائب مبيعات فى ٢٠١٣/١٢/٣١ نحو ٧٢٧,٧مليون جنيه قيمه ضرائب المبيعات الخاصه بالعملاء حيث درجت الشركة على تحميل حساب العملاء بقيمه الفاتورة دون ضريبه المبيعات وتحميل الحساب المذكور بقيمه ضرائب المبيعات ونشير الى عدم تحليل هذا الرصيد بالادارات المالية لتحديد العملاء المتأخرين عن السداد .

يتعين تحليل الرصيد وإجراء القيود اللازمة وتحميل حساب العملاء باجالى قيمه الفاتورة لاظهار حساب العملاء على حقيقته .

٤- ملاحظات خاصة بالرقابة الداخلية :-

٤/١ - تضمن حساب مصروفات مستحقة أخرى مبلغ ٨ مليون جنيه قيمة المستحق لشركة بوزالين منذ عام ٢٠٠٩ عن العقد رقم ١١٧/٢٠٠٨/١٥ بالرغم من سداده بالكامل للشركة المذكورة خلال عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ومازال مدرج بالحساب المذكور .

يتعين تحديد المسئولية بشأن تراخي الشركة فى تسوية المبلغ وإستمرارتعليته كمستحقات للمورد .

٤/٢ - تضمن حساب مصروفات مستحقة نحو ٩٠,٢٧٦ مليون جنيه " تقديرى " قيمة المستحق لشركة TE DATA منذ عام ٢٠١٠ وحتى ديسمبر ٢٠١٣ عن عقود الادارة التي لم تبرم ولم يتم تسويتها .

يتعين إبرام العقود واجراء التسويات اللازمة في ضوء المبالغ الفعلية .

٤/٣ ـ بالرغم من إنفاق ملايين الجنيهات على برامج الحاسبات وغيرها إلا أنه لازالت هناك إختلافات في أرصدة متأخرات العملاء بين المدرج بكل من سجل المتأخرات "١٠٥" بالسنترالات وسجلات ضبط الإيراد لبعض السنترالات ، منها على سبيل المثال :

ـ زيادة عن سجلات ضبط الإيراد بنحو ٥٨ مليون جنيه بقطاع غرب القاهرة والجيزه ، ٤٧ مليون جنيه بقطاع شرق الدلتا .

ـ نقص عن سجلات ضبط الإيراد بنحو ١٣مليون جنيه بقطاع غرب القاهرة والجيزة ، ٩ مليون جنيه بقطاع شرق الدلتا.

ـ فضلا عن وجود فروق في أرصدة العملاء بين الظاهر بميزان المراجعة في ٢٠١٣/١٢/٣١ وبين الأرصدة الظاهرة بسجلات ضبط الإيراد منها على سبيل المثال : قطاع الدولي بنحو ٤٧٠ مليون جنيه

(عملاء دوائر خارج مصر- عملاء قصيرى الاجل) ، قطاع غرب القاهرة والجيزه بنحو ٢٥ مليون جنيه .

يتعين بحث أسباب الإختلاف وإجراء التسويات اللازمة بالسجلات .

٤/٤- بلغت السعات المتاحة على كابل SMW٤ طبقا للبيان الوارد من إدارة التنسيق الهندسى فى ٢٠١٤/١/٢٠ نحو ٣٩٣٨٤٣١ MIU/KM فى حين أفاد السيد المهندس رئيس قطاع الدولى فى محضر لجنة الاستثمار المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٢ إلى أنه تم استخدام كل السعات المملوكة للشركة على هذا الكابل ، وبناء على ذلك تمت موافقة لجنة الاستثمار على الاشتراك فى التحديث الرابع للكابل بنحو ١٠ مليون دولار على الرغم من وجود سعات غير مستغلة (طبقا لبيان التنسيق الهندسى) وكذا وجود عوائق فنية فى بعض أجزاء الكابل بالإضافة إلى قدم عمر الكابل والذى دخل الخدمة فى عام ٢٠٠٥ وذلك طبقا لما ورد بمحضر لجنة الاستثمار السابق الاشارة اليه ، الامر الذى يتضح معه التضارب بين البيانات الواردة من إدارة التنسيق الهندسى وبين البيانات المعروضة على لجنة الاستثمار .

يتعين موافاتنا بأسباب التضارب فى البيانات ، مع ضرورة إعداد دراسات جدوى توضح البدائل المتاحة والتكاليف والعائد لكل بديل والمفاضلة بينهم لاتخاذ القرار المناسب .

٤/٥ - لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض أرصدة العملات الأجنبية في ٢٠١٣/١٢/٣١ للحسابات ذات الطبيعة النقدية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣)

يتعين إعادة تقييم أرصدة العملات الأجنبية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ بسعر الإقفال فى ذات التاريخ .

٤/٦- مخالفة العضو المنتدب للشركة المصرية للإتصالات لأحكام المادة (٧٩) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتى إشترطت تفرغ العضو المنتدب لإدارة الشركة وذلك بعمله كرئيس مجلس إدارة لشركات تابعة (TE Data و TE القابضة و الشركة المصرية بفرنسا) وتمثيله الشركة المصرية فى عضوية مجالس إدارة شركات شقيقة وتابعة (Vodafone و TE Data و TE القابضة و الشركة المصرية بفرنسا) ونشير في هذا الصدد لقيام الشركة بتعيين العضوين المنتدبين بشركة TE DATA بوظيفتين تنفيذتين بالشركة بموجب قرار من مجلس إدارتها بالمخالفة للمادة سالفة الذكر مما يستوجب تعديله إلتزاماً بأحكام المادة المشار إليها بعاليه.

٤/٧- اعتادت الشركة التاخر فى الرد على تقارير الجهاز ، فضلا عن عدم موافاتنا بالعديد من متطلبات الفحص بالرغم من طلبها أكثر من مرة اخرها بخطابنا الى رئيس قطاع الشئون المالية فى ٢٠١٤/١/١٢ ومنها :

بيان تحليلى لرصيد عملاء دوائر دولية مؤجرة داخل مصر فى ٢٠١٣/١٢/٣١ مع تحديد أرصدة العملاء المتوقفه وتاريخ توقفها ، مصادقات الشركات المستثمر فيها فى ٢٠١٣/١٢/٣١ وكذا القوائم المالية لتلك الشركات ، عقد IPT بين الشركة المصرية للاتصالات وشركة TEDATA والفواتير الخاصة بها ، محاضر التفتيش على الدوائر المباعة والمؤجرة بقطاع الدولي ، قائمة الأسعار التى بمقتضاها يتم تحديد أسعار الدوائر المباعة والمؤجرة على الكوابل المملوكة للشركة و الكوابل الأخرى ، أسعار بيع

خدمات VOIP, TRANSIT للشركات المستخدمة لتلك الخدمات ، وذلك بالمخالفة للمواد ارقام ١١ ، ١٢ ، ١٧ من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ .

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه الشكر للسيدة رضوه محمد أمين ، ثم تساءل سيادته عما إذا كان هناك أى ملاحظات أو إستفسارات للسادة المساهمين على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات المعروض؟

- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات المعروض يعد مختصراً بالمقارنة مع تقارير الجهاز عن الأعوام السابقة، موجهاً الشكر فى الوقت ذاته للجهاز المركزى للمحاسبات والذى لا يتوانى عن تحويل أى مخالفات للسيد النائب العام إذا ما استدعى الأمر ذلك ، كما أشار سيادته إلى أنه لا يحمل مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات الحالى المخالفات السابقة لفترة توليه المسئولية ، مشيراً فى الوقت ذاته إلى أن مجلس الإدارة الحالى لم يتخذ الإجراءات القانونية اللازمة نحو بعض تلك المخالفات حتى تاريخه الأمر الذى يعتبره سيادته سهو من المجلس الحالى ، كما أشار سيادته إلى أن سيادته قد حضر إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة فى عام ٢٠١٠ والذى تم فيه الموافقة على تقييم أرض اللاسلكى المجاورة لجامعة القاهرة بمبلغ (١٢,٥) مليون جنيه معلناً أن سيادته على أتم إستعداد لشراء هذه الأرض بمبلغ (٥٠) مليون جنيه الآن مشيراً إلى أن بإمكانه بيعها بعد ذلك بمبلغ (٣٠٠) مليون جنيه ، كما أشار سيادته إلى وجود مشاكل كبيرة بملف الأراضى منها خروج (١٢٠٠) قطعة أرض من أصول الشركة وعدم تسجيل نحو (٢٠٠) قطعة أرض بالرغم من وجود الأوراق اللازمة للتسجيل ، كما أشار سيادته لوجود تعديات على بعض أراضى الشركة والتى تتجاوز قيمتها (٣) مليارات جنيه موضحاً أن من أشهر تلك الأراضى أرض سنترال الطوابق بالرغم من وجود العديد من ضباط الشرطة السابقين يعملون حالياً بالشركة مشيراً لوجود تقاعس فيما يخص هذا الأمر .

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى وضوح وجهة نظر السيد المساهم ، مشيراً إلى أن مجلس إدارة الشركة الحالى يعمل حالياً على حصر وتبويب ودراسة حالات الأراضى ، مشيراً لوجود بند سيعرض على الجمعية العامة للشركة متعلق ببيع بعض تلك الأراضى ، كما أشار سيادته إلى أن الإدارة التنفيذية للشركة تقوم بشكل دورى فى إجتماعات مجلس الإدارة بعرض آخر المستجدات بشأن أراضى الشركة والمخزون الراكد ، ومديونيات العملاء وغير ذلك من الموضوعات التى تشكل أولوية لدى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية للشركة ، كما وجه سيادته الشكر للسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات والذين تم عقد إجتماع معهم مؤخراً لمس فيه السادة ممثلى الجهاز ما تقوم به الشركة ، ممثلة فى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، من جهود لحل تلك المشاكل القديمة والتى لم ولن تتقاعس إدارة الشركة عن حلها ، مشيراً إلى أن مجلس إدارة الشركة دائماً ما يوصى من خلال لجنة المراجعة التى تعتبر همزة الوصل فى هذا الشأن بين المجلس والإدارة التنفيذية لبذل أقصى جهد ممكن لحل تلك المشكلات ، مشيراً إلى أن وقت الجمعية لا يتسع لمناقشة كافة تفاصيل موضوع الأراضى ومن الممكن للسيد المساهم التوجه للإدارة التنفيذية وتقديم أى بيانات لديه بخصوص موضوع الأراضى ولن تتوانى إدارة الشركة فى إتخاذ اللازم نحو هذا الأمر ، كما أشار سيادته إلى أن إدارة الشركة لم ولن تفرط فى أى من أصول الشركة سواء الأراضى أو المخزون أو المديونيات.

- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى خروج نحو (١٢٠٠) قطعة أرض من أصول الشركة ونحو (١٩٠) قطعة أرض لم يتم تسجيلها ، مشيراً إلى أن السيد رئيس قطاع الشئون القانونية بالشركة أشار لعدم وجود الوقت أو العدد الكافى من المحامين بالشركة لتسجيل تلك الأراضى طالباً مزيد من التوضيح حول هذا الموضوع .

- قام السيد الأستاذ / محمد النواوى بتوجيه الشكر للسيد المساهم ، مشيراً إلى عدم خروج أى من قطع الأراضى من أصول الشركة وأن كل ما فى الأمر هو أن إدارة الشركة قامت بإعادة تبويب لبعض قطع الأراضى بناءاً على توصية سابقة من الجهاز

المركزى للمحاسبات بإعادة تبويب تلك القطع بدفاتر الشركة ، مشيراً إلى أن توصيات السيد المساهم بالمحافظة على أصول الشركة هى توصيات فى محلها مشيراً لإمكانية توضيح ما تم بشأن إعادة التبويب المشار إليها للسيد المساهم من خلال ميزانية الشركة بعد إنتهاء إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة ، كما أشار سيادته إلى عمل إدارة الشركة على إستخدام البرامج التكنولوجية الحديثة فى جرد تلك الأراضى وتبويبها للوقوف على صورة أوضح لموقف أراضى الشركة مشيراً إلى إتخاذ خطوات جادة وثابتة فى هذا الشأن آملاً أن يتم الإنتهاء من جزء من الجرد خلال عام وعرضه على الجمعية العامة للشركة لحين الإنتهاء من جرد كافة أراضى الشركة التى تعتبر من الأصول التاريخية للشركة وهو الأمر الذى سيستغرق نحو خمس سنوات ، وفيما يخص بعض ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات فقد أشار سيادته إلى إقرار سيادته بوجهه النظر التى أبدتها السيدة المحاسبة / مرفت على السيد ربيع وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة حسابات الإتصالات بشأن إختصاص إدارة مراقبة حسابات الإتصالات بالجهاز المركزى بشأن التحفظ على إعتماد الجمعية العامة للشركة لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات مشيراً إلى أن العرض يأتى فى إطار إحاطة الجمعية العامة للشركة علماً برأى وتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن أعمال الشركة المختلفة ، كما أشار سيادته إلى أن موقف أصول الشركة من أراضى ومخزون ومديونيات تحتل أولوية لدى إدارة الشركة وجارى العمل على تصحيح أوضاعها مرحلياً ضارباً المثال بإستنزال المخزون الراكد بنحو (٥٠) مليون جنيه من خلال إعادة تفعيل هذا الجزء من المخزون الراكد سواء بإستخدامه فى أعمال الشركة أو ببيعة وإعادة إستغلال المبالغ الناتجة وهو الأمر الذى تم بالفعل مشيراً لمضى إدارة الشركة قدماً نحو العمل على الإنتهاء من تصحيح أوضاع المخزون الراكد والذى تكون على مدار أعوام طويلة ماضية الأمر الذى سيتطلب وقتاً من أجل الإنتهاء من تصحيح أوضاعه وهو الأمر الذى يأمل أن يلمسه السادة المساهمون والسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات فى الفترة القادمة مطمئناً الجميع إلى عدم خروج أياً من أصول الشركة ، كما أشار سيادته لوجود دراسة لموقف أراضى الشركة وبحث أفضل سُبل لإستغلال تلك الأراضى والإستفادة منها فى الصالح العام للشركة ، كما وجه سيادته الشكر للسادة المساهمين وللسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات على ما أبدوه من ملاحظات قيمة سيتم أخذها فى الإعتبار والإستفادة منها .

- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى إنفاق نحو (٧٩) مليون جنيه حتى الآن على القضايا التحكيمية ولم يفصل إلا فى قضية واحدة لصالح المصرية للإتصالات بقيمة نحو (٨) مليون جنيه ، متسائلاً عن مدى منطقية إنفاق هذا المبلغ للحصول على مكاسب تقدر بـ (٨) مليون جنيه فقط .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى وجود قضايا تحكيمية بمبالغ طائلة لم يتم البت فيها حتى الآن مشيراً إلى أن من المنطقى أن يتم سداد مبالغ كدفعات مقدمة على أى قضية .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن الشركة لو قامت بتوفير نصف هذا المبلغ أى نحو (٤٠) مليون جنيه لقطاع الشئون القانونية للشركة لتسجيل أراضى الشركة الغير مسجلة لكان العائد من تلك الأراضى أكثر من (٤) مليار جنيه .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن الإنفاق على القضايا التحكيمية لا يتعارض مع الإنفاق على تسجيل أراضى الشركة ، مشيراً إلى أن سيادته يؤيد تماماً وجهة نظر السيد المساهم فيما يخص أهمية تسجيل أراضى الشركة وهو الأمر الذى يعمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الإنتهاء منه ، مشيراً إلى إمكانية أن يقوم السيد المساهم بالإستفسار من إدارة الشركة فى الإجتماع القادم للجمعية العامة العادية بشأن القضايا التحكيمية التى يأمل سيادته بالبت فيها قبل حلول الموعد القادم لإجتماع الجمعية العامة العادية للشركة .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى ضرورة تغيير ممثلى الشركة فى مجالس إدارات الشركات التابعة الخاسرة .

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى حدوث تغيير فى الفترة الماضية بالفعل ، ثم طلب سيادته من السيد الأستاذ / محمد النواوى إعطاء مزيد من التوضيح حول موقف القضايا التحكيمية .

- أشار السيد الأستاذ / محمد النواوى إلى أن الشركة المصرية للإتصالات لها مطالبات من خلال القضايا التحكيمية بينها وبين الشركات التى تختصمها الشركة بقيمة تتجاوز نحو (٨) مليار جنيه ، مشيراً إلى أن اللجوء إلى المركز االإقليمى للتحكيم بالآليات المتخذة فى هذا الشأن يأتى تنفيذا لبنود الإتفاقية المبرمة بين المصرية للإتصالات وشركات المحمول والموقعة عام (١٩٩٨) والتى تقضى بأن المركز المشار إليه هو الفيصل فى أى نزاع يطرأ بين الشركات الموقعة على الإتفاقية ، مشيراً إلى أن هيئة التحكيم هى من تحدد قيمة أتعاب التحكيم تبعاً لحجم القضايا المعروضة عليها والتى منه إثنتان مع شركتين من شركات المحمول تطالب من خلالها الشركة المصرية للإتصالات بتعويضات وقضية أخرى تدفع من خلالها المصرية للإتصالات أضرار تصل لنحو (١،٧) مليار جنيه الأمر الذى رأت الإدارة التنفيذية بسلطتها التقديرية للأمر أن من الصالح أن يتم سداد رسوم وأتعاب المحاماه للجهات التحكيمية وللمكاتب الإستشارية للفصل فى تلك القضايا بما يحقق الصالح العام للشركة ، مشيراً إلى أن سيادته يتوقع الفصل فى تلك القضايا بحلول الربع الثانى أو الثالث على الأكثر من العام الحالى لصالح المصرية للإتصالات .

- أعطى السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة الكلمة إلى السيدة المحاسبة / صحر حسنى مدير عام شعبة الإتصالات و البريد لتقوم سيادتها بعرض تقرير عن متابعة و تقويم آداء الشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١

- أشارت السيدة المحاسبة / صحر حسنى إلى أن الجهاز المركزى للمحاسبات قد أعد تقرير عن متابعة و تقويم آداء الشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ ، و هو كالتالى :

<u>اولا :- أهم الظواهر والمؤشرات الإيجابية لأداء الشركة :-</u>

- بلغ صافى ربح العام (قبل الضريبة) نحو ٢,٩٢٢ مليار جنيه عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٢,٨٤١ مليار جنيه عام ٢٠١٢ بزيادة نحو ٨١ مليون جنية بنسبة ٢,٨% .

- زيارة إجمالى الإيرادات إلى ١١,٣٤٨ مليار جنيه عام ٢٠١٣ مقابل نحو ١٠,٥٠٩ مليار جنيه عام ٢٠١٢ بنحو ٨٣٩ مليون جنيه بنسبة ٨% وذلك نتيجة لزيادة إيرادات النشاط بنحو ٩٠٩ مليون جنيه بنسبة ١٠,١% عن عام المقارنة حيث تبين زيادة إيرادات أعمال النواقل الدولية ، وأعمال المشغلين ، وأعمال عملاء وشبكات دولى بنحو ٦٥٣ مليون جنيه ، ٢٤١ مليون جنيه ، ٢٩٧ مليون جنيه ، بنسب ٢٦,٢% ، ٩,٣% ، ٤٤% على الترتيب .

- زيادة الإيرادات التمويلية لنحو ٨٣٦ مليون جنيه عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٥٢٦ مليون جنيه عام ٢٠١٢ بنحو ٣١٠ مليون جنيه .

- زيادة متوسط أجر العامل الشهرى إلى نحو ٥٢٣٧ جنيهاً عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٤٣٨٤ جنيهاً عام٢٠١٢بزيادة نحو ٨٥٣ جنيه بنسبة ١٩,٥% .

- زيادة نسبة تغطية الأصول طويلة الأجل (بالصافى) إلى ١٣٦,٦% فى ٢٠١٣/١٢/٣١ مقابل ١٣١,٦% فى ٢٠١٢/١٢/٣١ .

- زيادة نسبة التغطية الذاتية للأصول طويلة الأجل إلى ١٣٤% فى ٢٠١٣/١٢/٣١ مقابل ١٢٨,٧% فى ٢٠١٢/١٢/٣١.

- إنخفاض نسبة القروض إلى حقوق الملكية إلى نحو ٢,٥% فى ٢٠١٣/١٢/٣١ مقابل ٢,٦% فى ٢٠١٢/١٢/٣١ .
- إرتفاع معدل تغطية الفوائد إلى ٢٦٣,٨ مرة عام ٢٠١٣ مقابل ١٩٧,٧ مرة عام ٢٠١٢ .
- زاد معدل تغطية أعباء الدين إلى ٢٧,٣ مرة عام ٢٠١٣ مقابل ٢١,٦ مرة عام ٢٠١٢ .
- إرتفاع قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل حيث إرتفعت نسبة التداول إلى ٢٩٥,١ % فى ٢٠١٣/١٢/٣١ مقابل ٢٧٧ % فى ٢٠١٢/١٢/٣١ .
- إرتفاع نسبة إستغلال السعة المتاحة من الخطوط التليفونية الثابتة إلى ٥٩ % فى ٢٠١٣/١٢/٣١ مقابل ٥٨,٣ % فى ٢٠١٢/١٢/٣١ .
- زيادة عدد الدوائر الدولية العاملة عبر الأوساط التراسلية المختلفة ٧٩٤٩٠ دائرة فى ٢٠١٣/١٢/٣١ مقابل ٧٨٢٤٥ دائرة فى ٢٠١٢/١٢/٣١ بزيادة ١٢٤٥ دائرة بنسبة ١,٦ % .

ثانياً : أهم الظواهر والمؤشرات السلبية لأداء الشركة :-

- إنخفاض كل من إيرادات أعمال المسكن ، إيرادات أعمال الشركات والمؤسسات إلى نحو ١,٨٦١ مليار جنيه ، ١,٠٨٦ مليار جنيه عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٢,١٣٥ مليار جنيه ، ١,٠٩٤ مليار جنيه عام ٢٠١٢ بنحو ٢٧٤ مليون جنيه ، ٨ مليون جنيه بنسبتى ١٢,٧ % ، ٠,٨ %على التوالى .
- إنخفاض إيرادات الإستثمار فى شركات تابعة وشقيقة لنحو ٤٧٦ مليون جنيه عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٧٢٨ مليون جنيه بنحو ٢٥٢ مليون جنيه بنسبة ٣٤,٦ % .
- إرتفاع تكاليف النشاط ، والمصروفات والأعباء لنحو ٥,٨٩١ مليار جنيه ، نحو ٢,٥٢٤ مليار جنيه عام ٢٠١٣ مقابل ٥,٣٢٢ مليار جنيه ، ٢,١٦٨ مليار جنيه بنحو ٥٦٩ مليون جنيه ، نحو ٣٥٦ مليون جنيه بنسبتى ١٠,٧ % ، ١٦,٤ % .
- استمرار إنخفاض إنتاجية الجنيه / أجر – إلى ٣,٤ جنيه عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٣,٦ جنيه بنحو ٢٠ قرش بنسبة ٥,٦ % ، وهو ما يشير إلى إنخفاض ما يحققه كل جنيه / أجر إيرادات النشاط ومما هو جدير بالذكر أن إنتاجية الجنيه أجر بلغت نحو ٤,١ جنيه عام ٢٠١١ .
- إستمرار إنخفاض ربحية الجنيه / أجر إلى نحو ٧٧ قرش عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٩١ قرش عام ٢٠١٢ بإنخفاض ١٤ قرش بنسبة ١٥,٤ % وهو ما يشير إلى إنخفاض ما يحققه كل جنيه أجر من صافى ربح العام بعد الضريبة ، وبلغت ربحية الجنيه أجر عام ٢٠١١ نحو ١٢٢ قرش .
- إنخفاض معظم مؤشرات الربحية عام ٢٠١٣ حيث تبين :-

➢ إنخفاض نسبة تغطية إيرادات النشاط لتكاليف النشاط حيث بلغت ١٦٧,٧ % عام ٢٠١٣ مقابل ١٦٨,٦ % عام ٢٠١٢ .

➢ إنخفاض نسبة هامش مجمل الربح إلى ٤٠,٣ % عام ٢٠١٣ مقابل ٤٠,٧ % عام ٢٠١٢ ، ٤٥,٢ % عام ٢٠١١ بما يعكس إستمرار إنخفاض قدرة الشركة على تحقيق أرباح من نشاطها الأساسى .

➢ إنخفاض نسبة هامش الربح (بعد الضريبة) إلى ٢٢,٤ % عام ٢٠١٣ مقابل ٢٥,٦ % عام ٢٠١٣ .

- إستمرار إنخفاض نسبة العائد على إجمالى الإستثمار إلى ٨,٥ % عام ٢٠١٣ مقابل ٨,٧ % عام ٢٠١٢ ، ٩,٩ % عام ٢٠١١
- إستمرار إنخفاض نسبة صافى العائد على حقوق الملكية إلى ٩,٥ % عام ٢٠١٣ مقابل ٩,٧ % عام ٢٠١٢ ، ١١,٣ % عام ٢٠١١ .
- إنخفاض نسبة حقوق الملكية للسهم إلى ١٣,٧ جنيها عام ٢٠١٣ مقابل ١٣,٩ جنيها عام ٢٠١٢ .
- إنخفضت نسبة السيولة السريعة نحو ١٤٣,٦ % فى ٢٠١٣/١٢/٣١ مقابل نحو ١٦٣,٨ % فى ٢٠١٢/١٢/٣١
- بلغ عدد المحافظات التى تنخفض بها نسبة إستغلال السعة المتاحة فى ٢٠١٣/١٢/٣١ عن نسبة ٥٠ % عدد ١٣ محافظة تمثل نسبة ٤٨,١ % من إجمالى عدد المحافظات على مستوى الجمهورية البالغ عددها ٢٧ محافظة .

- وجود العديد من السلبيات فيما يخص الكفاءة الفنية للشركة من اهمها :-

- عدم توافر الحماية اللازمة لممتلكات الشركة وأصولها المختلفة ، حيث بلغت حوادث سرقة الكوابل عام ٢٠١٣ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١١ عدد ٤٥٩٤ حادثة ، ٥١٩٣ حادثة ، ٥٨٠٨ حادثة تكبدت الشركة عنها خسائر بقيمة إجمالية نحو ١١٢,٥٦٦ مليون جنيه ، ١٢٨٣٢٣ مليون ، ١٩١,٩٨٥ مليون جنيه على الترتيب .
- إنخفاض نسبة متوسط إزالة الأعطال الجسيمة بعدد ٣ قطاعات عن نسبة المتوسط العام لإزالة الأعطال الجسيمة لإجمالى قطاعات الشركة والبالغ ٩٣,٥ % عام ٢٠١٣ ، وهى قطاعات القاهرة الجديدة ، وشمال الصعيد ، وجنوب الصعيد حيث بلغت نسبة متوسط إزالة الأعطال الجسيمة بها ٥٩,٩ % ، ٧١,٣ % ، ٨٨,٤ % على التوالى .

- <u>اسفرت متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية عن بعض السلبيات اهمها ما يلى :-</u>

قصور وعدم كفاية الجدوى الفنية والمالية الخاصه بمشروع الكابل البحرى TE NORTH مما ترتب علية ظهور بعض السلبيات التى شابت تنفيذ المشروع والتى تم سرداهما بالتقرير التفصيلى منها :-

- عدم الاستفادة من الاعمال المدنية والبنتية التحتية اللازمة لمسارات الكابل والتى من اساسها التنفيذ وبناء على مسارات أخرى فقد تم تنفيذ مبانى واعمال مدنية اخرى بديلة عن تلك المبانى .
- تأخر نهو الاعمال الخاصة بالكابل عن المواعيد المقررة لها حيث كان من المقرر دخول الكابل الخدمة عام ٢٠٠٩ الا انه حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ تم الإنتهاء فقط من المسار الجنوبى الأرضى ، أعمال الجزء البحرى ودة للشواطئ المصرية بابو تلات ودخول الكابل الخدمة .
- عدم وجود حصر التكاليف الفعلية الكلية للمشروع حتى ٢٠١٢/٢/٣١ وتحميل تكاليف المشروع على مشروعات أخرى فضلاً عن عدم تضمين دراسة الجدوى لاى تكاليف مقدرة للمشروع تمكن من تقويم كفاءة التنفيذ ومدى الإلتزام بالبرامج الزمنية والمالية للمشروع .

- عدم الإنتهاء من تنفيذ بعض العمليات التى تم إسنادها من سنوات سابقة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ رغم عن حلول مواعيد نهوها المقرر.
- استغراق فترات طويلة بين طرح بعض العمليات وإسنادها .
- عدم كفاية الدراسات السابقة لإسناد بعض العمليات .

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بتقريرى السادة مراقبى الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ ، و فى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القـــرار)
وافقت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع على كلاً من تقريري السادة مراقبي الحسابات عن القوائم المالية للشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ /١٢/ ٢٠١٣ و الإحاطة بالملاحظات المذكورة في التقريرين .

البند الثالث :

النظر فى إعتماد القوائم الماليه للشركه عن السنه الماليه المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الثالث من جدول الأعمال و الخاص بالنظر فى إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ ، حيث عرض سيادته قرار إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت ، و فى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القـــرار)
قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على إعتماد القوائم المالية للشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١.

البند الرابع :

النظر فى إعتماد تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ و تحديد أتعابه السنوية عن هذا العام .

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة فى هذا الشأن حيث أوضح سيادته أنه سبق أن وافقت الجمعية العامة العاديه للشركه المصريه للاتصالات بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ على تجديد تعيين مكتب حازم حسن KPMG مراقباً لحسابات الشركه عن السنه الماليه ٢٠١٣ والتى تنتهى فى ٢٠١٣/١٢/٣١ ، و زيادة أتعابه بنسبة ٥% عن أتعاب العام السابق المنتهى فى ٢٠١٢/١٢/٣١ لتصبح أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية عن العام المالى ٢٠١٣ مبلغ ٢٣١ ٠٠٠ جنية مصـــــرى لاغير .

كما وافق مجلس ادارة الشركه بجلسته المنعقده بتاريخ ٢٠١٤/٣/١١ على تجديد تعيين مكتب حازم حسن KPMG مراقباً لحسابات الشركه عن السنه الماليه المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ وزيادة أتعابه بنسبة ٨% عن أتعاب العام السابق لمراجعة القوائم المالية السنوية المستقلة لتصبح قيمتها مبلغ ٢٤٩٤٨٠ جنيه مصرى ، والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة .

- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى إرتفاع قيمة الزيادة المطلوبة لأتعاب مراقب حسابات الشركة مكتب حازم حسن KPMG ، و التى تم النص عليها فى المذكرة المعروضة بأنها عبارة عن نسبة (٨ %) عن أتعاب العام السابق ، حيث أوصى سيادته بأن يتم زيادة الأتعاب بنسبة (٥ %) فقط مثل العام الماضى ٢٠١٣ .
- أشار السيد المهندس / مجدى حجازى وكيل أول وزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات إلى أنه يمكن تخفيض نسبة الزيادة المشار إليها من (٨ %) لتكون الزيادة عبارة عن نسبة (٥ %) عن أتعاب العام السابق .
- أشارت السيدة المحاسبة / مرفت على السيد ربيع وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة حسابات الإتصالات إلى تحفظ الجهاز المركزى للمحاسبات على الزيادة المعروضة لأتعاب مراقب حسابات الشركة مكتب حازم حسن (KPMG) ، حيث أنه فى حالة الموافقة على زيادة الأتعاب المعروضة فإنه بالمثل يجب أن يتم زيادة أتعاب مراقبة الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات بنفس النسبة .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن موضوع أتعاب الساده مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات ، ليس من ضمن الموضوعات المدرجة بجدول الأعمال المعروض على الجمعية العامة العادية للشركة لمناقشتها .
- أشارت السيدة المحاسبة / رضوة أمين مراقب حسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات إلى وجود تحفظ بشأن صدور قرار الجمعية العامة العادية للشركة بشأن الزيادة المطلوبة لصالح إسم مكتب و هو مكتب حازم حسن KPMG و هو الأمر الذى يخالف قانون مزاولة المهنة ، حيث أشارت سيادتها إلى ضرورة أن يصدر القرار بصفة شخصية و ليس بإسم الشخص المعنوى حيث يجب أن يصدر القرار بإسم السيد المحاسب / حازم حسن ، كما أشارت سيادتها إلى ضرورة أن تقوم الجمعية العامة العادية للشركة بعرض كافة أتعاب و كافة ما يتقاضاه مراقب الحسابات الخارجى مكتب حازم حسن KPMG و ذلك وفقاً لأحكام القانون و لائحته التنفيذية و نظام الشركة الأساسى و قواعد الحوكمة ، حيث أشارت سيادتها إلى أن ما تم عرضه على الجمعية العامة العادية للشركة هو ما يتعلق بأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية للشركة المصرية للإتصالات فقط و ليس كافة ما يتقاضاه المكتب من الشركة .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن القانون يحتم على الشركة أن تقوم بعرض أتعاب مراجع الحسابات الخارجى على الجمعية العامة العادية فيما يخص مراجعة القوائم المالية المستقلة للشركة .
- أشارت السيدة المحاسبة / رضوة أمين إلى أن القانون ينص على عرض الأتعاب مما يعنى جميع ما يتقاضاه المراجع الخارجى من أتعاب على الجمعية العامة العادية للشركة ، حيث أشارت سيادتها إلى أنه لا يوجد إجتهاد مع وجود نص القانون .
- أشار السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ إلى أن القانون المشار إليه ينص على القوائم المالية السنوية للشركة و التى يعين عليها مراجع الحسابات الخارجى للشركة من الجمعية العامة العادية للشركة و الذى يصدر تقريره موجهاً إلى الساده المساهمين فى الشركة المصرية للإتصالات و هى القوائم المالية القانونية التى تخضع لمصلحة الضرائب و التى يتم بناءاً عليها توزيع الأرباح التى تهم المساهمين فى مصر ، كما أشار سيادته إلى أن أى قوائم مالية أخرى يتم إصدارها لأى جهات أخرى مثل البورصة المصرية أو بورصة لندن علماً بأن الشركة المصرية للإتصالات مسجلة فى بورصة لندن ، مما يتطلب إصدار قوائم مالية بمعايير مراجعة دولية و قوائم مالية باللغة الإنجليزية ، و قد أشار سيادته إلى أنه من الصعوبة أن يتم الدعوة لعقد إجتماع للجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات بشأن النظر فى أتعاب مراجعة حسابات الشركة عن كل عمل جديد قد تحتاج إليه مصلحة العمل بالشركة ، و قد أشار سيادته إلى أنه بناءاً على ذلك فإن الأعمال الإضافية التى يقوم بها مراجع الحسابات الخارجى تعتبر من المتطلبات التى تخص

جهات أخرى و التى يتم إعداد التقارير عنها و توجيهها إلى مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات و الذى يقوم بتكليف مراجع الحسابات الخارجى لإنجاز هذه الأعمال ، و بالتالى فإن التعيين المشار إليه يكون مرتبطاً دائماً بالقوائم المالية التى يتم توجيهها إلى الجهة التى تقوم بتعيين مراقب الحسابات الخارجى .

- تساءل السيد المهندس / مجدى حجازى وكيل أول وزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات عن الأعمال التى يقوم بها مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب الأستاذ حازم حسن (KPMG) .
- أشار السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ إلى أن المكتب يقوم بإصدار كافة التقارير عن مراجعة القوائم المالية الربع سنوية التى يتم إرسالها إلى البورصة المصرية و بورصة لندن و غيرها من الأعمال .
- أشار السيد الأستاذ / طه مشهور نائب الرئيس التنفيذى للشئون المالية و الإدارية و الموارد البشرية إلى أن الجمعية العامة العادية للشركة تقوم بتعيين مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن (KPMG) لمراجعة حسابات الشركة المصرية للإتصالات عن القوائم المالية المستقلة للشركة و تقديم تقريره عنها ، و أشار سيادته إلى أن أى أعمال أخرى يقوم بها مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن (KPMG) بتكليف من مجلس إدارة الشركة يكون لها أتعاب أخرى يتم تقديرها من خلال مجلس إدارة الشركة و ليس من خلال الجمعية العامة للشركة .
- أشارت السيدة المحاسبة / رضوة أمين إلى أن الجمعية العامة العادية للشركة تقوم بتعيين مكتب حازم حسن KPMG مراقباً لحسابات الشركة و ليس مراجعاً للقوائم المالية الشركة السنوية فقط .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن دور مراجع الحسابات الخارجى هو مراجعة القوائم المالية المستقلة للشركة ، و أشار سيادته إلى أن الشركة المصرية للإتصالات لها وضع إستثنائى يتمثل فى أن الشركة مسجلة فى بورصة لندن و هو الأمر الذى يترتب عليه إلتزام الشركة المصرية للإتصالات بتقديم تقارير معينة وفقاً لمعايير محاسبية خاصة ، و هو ما يضطر الشركة إلى الإستعانة بنفس مراجع الحسابات الخارجى للشركة فى إصدار التقارير المشار إليها ، حيث أشار سيادته إلى أن التقارير المشار إليها تعتبر من الأعمال المعقدة جداً .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن أتعاب مراجع الحسابات الخارجى للشركة عن الأعمال الإضافية التى تكلفه بها الشركة بخلاف أعمال مراجعة القوائم المالية المستقلة ، لا يتم عرضها على الجمعية العامة العادية للشركة .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن أتعاب مراجع الحسابات الخارجى للشركة عن الأعمال الإضافية التى تكلفه بها الشركة بخلاف أعمال مراجعة القوائم المالية المستقلة تعتبر من الأمور التى تختص بها الإدارة التنفيذية للشركة .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أنه يقترح عدم الموافقة على زيادة الأتعاب المطلوبة ، و ذلك نظراً لما سيترتب عليها من الأتعاب عن كافة الأعمال الإضافية الأخرى التى يقوم بها لصالح الشركة .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن المعروض على الجمعية العامة العادية للشركة هو مناقشة أتعاب مراجع الحسابات الخارجى للشركة الأستاذ حازم حسن (KPMG) عن أعمال مراجعة القوائم المالية المستقلة للشركة ، أما أتعاب مراجع الحسابات الخارجى عن أعمال مراجعة القوائم المالية (IFRS) الخاصة ببورصة لندن هى مما تختص به الإدارة التنفيذية للشركة و ليست من الموضوعات المعروضة على الجمعية العامة العادية للشركة .

- أشار السيد المساهم / محمد محمد سلامه (ممثلاً عن بنك ناصر) إلى أن المعمول به فى كافة الشركات هو أن يكون مراجع حسابات الشركة الخارجى مسئول عن مراجعة كافة حسابات الشركة ، و أشار سيادته إلى ضرورة أن يتم تحديد أتعاب مراجع الحسابات الخارجى للشركة عن كافة أعمال مراجعة الحسابات التى يقوم بها لصالح الشركة المصرية للإتصالات ، حيث أشار سيادته إلى أن القانون لم يتناول بالتحديد أنواع القوائم المالية التى يختص مراجع الحسابات الخارجى بمراجعتها ، و قد أشار سيادته إلى أن زيادة الأتعاب على الوجه المعروض على الجمعية يعتبر مخالف للقانون ، و قد أشار سيادته إلى إعتراضه على إكتفاء الإدارة بعرض أتعاب مراجع الحسابات عن القوائم المالية المستقلة فقط ، و أشار سيادته إلى أنه طبقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإنه يجب أن يتم تحديد أتعاب مراجع الحسابات للشركة عن جميع أعماله فى الشركة .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن القانون المشار إليه يسرى على الشركات المصرية المسجلة فى البورصة المصرية فقط ، أما بالنسبة للشركات المسجلة فى بورصة لندن فإن الشركة المصرية للإتصالات تعتبر مضطرة إلى تقديم تقارير مختلفة عن التقارير التى تصدر وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، علماً بأن التقارير المشار إليها يتم تقديمها فى مواعيد معينة سنوية و ربع سنوية ، و قد أشار سيادته إلى أنه فى حالة تحديد أتعاب مكتب مراجع الحسابات الخارجى للشركة عن كافة أعمال المراجعة التى يقوم بها لصالح الشركة فإنه سيتم زيادة الأتعاب عن القيمة المعروضة على الجمعية .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أنه يمكن عرض أتعاب مكتب مراجع الحسابات الخارجى للشركة عن كافة أعمال المراجعة التى يقوم بها لصالح الشركة على الجمعية العامة العادية للشركة .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن إجمالى قيمة الأتعاب المشار إليها ليست ضمن الموضوعات المعروضة على الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة اليوم .
- أشار السيد المساهم / محمد محمد سلامه إلى أنه يمكن للجمعية العامة العادية للشركة تفويض مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات بأن يقوم بتحديد إجمالى قيمة أتعاب مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب الأستاذ حازم حسن KPMG عن كافة أعمال مراجعة الحسابات التى يقوم بها لصالح الشركة المصرية للإتصالات .
- أشار السيد الأستاذ / محمد النواوى إلى أنه توصية السيد المساهم تعتبر من الأمور المعمول بها فعلاً ، حيث أشار سيادته إلى أن أى أتعاب تصدر لصالح مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن (KPMG) عن باقى أعمال مراجعة الحسابات التى يقوم بها لصالح الشركة المصرية للإتصالات يتم إقرارها فقط من خلال مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات ، حيث أشار سيادته إلى أن الإدارة التنفيذية للشركة المصرية للإتصالات لا تتعاقد بصورة منفردة مع مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG على إصدار التقارير الخاصة بالقوائم المالية IFRS الخاصة ببورصة لندن أو باقى التقارير الأخرى الربع سنوية .
- أشارت السيدة المحاسبة / راوية محمد كامل - وكيل وزارة بالجهاز المركزى للمحاسبات إلى أن القانون ينص على أن يتم محاسبة مراجع الحسابات الخارجى عن كافة الأعمال التى يقوم بها لصالح الشركة مثل مراجعة ميزانية الشركة و جميع ما يتعلق بها من حيث النواحى المالية ، و يستوى فى ذلك أن تكون الأعمال المشار إليها تتعلق بالبورصة المصرية أو بورصة لندن أو أى بورصة أخرى ، كما أشارت سيادتها إلى ضرورة أن يتم عرض كافة الأتعاب التى يتقاضاها مراجع الحسابات الخارجى للشركة على الجمعية العامة للشركة .

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه سيتم العرض على الجمعية العامة للشركة فى جلستها القادمة إجمالى قيمة الأتعاب التى سيتقاضاها مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب الأستاذ حازم حسن (KPMG) عن كافة أعمال المراجعة التى يقوم بها لصالح الشركة المصرية للإتصالات ، علماً بأن قيمة الأتعاب الإجمالية المشار إليها سوف تكون أكبر من المعروض على الجمعية العامة للشركة نظراً لأن الأعمال التى يقوم بها مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG تعتبر عن نشاطين مختلفين .

- أشار السيد المهندس / مجدى حجازى وكيل أول وزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات إلى أنه يمكن الموافقة على الإبقاء على أتعاب مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG كما هى مثل العام الماضى ٢٠١٣ بدون زيادة إلى أن يتم عرض إجمالى الأتعاب عن كافة أعمال المراجعة فى جلسة الجمعية العامة القادمة للشركة ، طالما أن مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG يحصل على أتعاب أخرى عن أعمال أخرى يقوم بها لصالح الشركة المصرية للإتصالات .

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه يمكن الموافقة على زيادة أتعاب مراجع الحسابات الخارجى للشركة الأستاذ حازم حسن KPMG بنسبة قدرها (٥ %) عن العام الماضى ٢٠١٣ و ذلك عن أعمال مراجعة القوائم المالية المستقلة مع بقاء أتعابه عن بقية الخدمات التى يقدمها للشركة كما هى ، حيث أشار سيادته إلى أن مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن (KPMG) يعتبر من أفضل المكاتب المتخصصة فى مجال مراجعة الحسابات و التى تقدم إلى الشركة أفضل مستويات الأعمال من خلال أفضل الخبراء لديهم ، أخذاً فى الإعتبار زيادة التكاليف التى يتحملها المكتب .

- أشار السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ إلى أنه بالنسبة لأعمال المراجعة الإضافية التى يقوم بها مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب الأستاذ حازم حسن (KPMG) ، فإنها عبارة عن نوع واحد من القوائم المالية من بين خمسة عشر نوعاً من القوائم المالية يصدر عليها تقرير مراجعة أو فحص محدود ، و هو عبارة عن منتج واحد من بين خمسة عشر منتجاً يصدر عن مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG حيث يصدر عن المكتب تقارير بشأن القوائم المالية المستقلة و القوائم المالية المجمعة للشركة و التى يتم عرضها فى البورصة المصرية و فى بورصة لندن ، و قد أشار سيادته إلى أنه حتى يمكن للشركة أن تقوم بنشر القوائم المالية الخاصة بها فى بورصة لندن فإنه يجب أن يتم التنسيق مع مكتب حازم حسن KPMG الموجود فى لندن و هو ما يخضع لعدة شروط محددة و يتكلف مبالغ مالية إضافية بالإضافة إلى ما يتم إجراؤه من دراسات قانونية نظراً لوجود عدد كبير من الإلتزامات على عاتق المكتب و منها الإلتزامات التى تفرضها البورصة فى لندن بالإضافة إلى القوانين السارية فى هذا البلد ، كما أشار سيادته إلى أن بعض الأعمال الإضافية تتعلق بمتطلبات هيئة الرقابة المالية .

- أشار السيد المهندس / مجدى حجازى وكيل أول وزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات إلى أنه يمكن الموافقة على تثبيت قيمة أتعاب مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG بدون زيادة عن العام الماضى ، علماً بأن الزيادة المطلوبة و المشار إليها بنسبة (٥ %) سوف تعادل مبلغ يتراوح ما بين (١٠ إلى ١٢) آلاف جنيه ، و هو ما يعتبر مبلغ بسيط بالمقارنة بالأتعاب التى يحصل عليها مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG عن باقى الأعمال الإضافية التى يقوم بها لصالح الشركة المصرية للإتصالات .

- أشار السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ إلى أهمية مراعاة أن الثلاث سنوات الماضية لم يتم فيها زيادة أتعاب مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG إلا فى السنة الماضية ٢٠١٣ و التى تم فيها زيادة الأتعاب بنسبة (٥ %) ، و قد أشار سيادته إلى أنه حتى يتمكن مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG من الإحتفاظ بالكوادر

الفنية التى تتميز بالخبرة و الكفاءة و التى يمكنها إعداد التقارير أو إبداء الرأى فى ميزانية الشركة المصرية للإتصالات و التى تعتبر أكبر مشغل خدمات إتصالات على مستوى جمهورية مصر العربية من حيث إنتشار فروعها على مستوى الجمهورية ، بالإضافة إلى القوائم المالية للشركة المصرية للإتصالات التى يتم عرضها على كل من المساهمين المصريين و المساهمين الأجانب فى الشركة ، حيث أشار سيادته إلى صعوبة تثبيت أتعاب مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG عن العام ٢٠١٤ علماً بأن الأجور على مستوى سوق العمل تتزايد كل عام و لا يوجد فى سوق العمل من يتم تثبيت أجره لمدة ثلاث سنوات متتالية كما هو الحال مع مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG ، حيث أشار سيادته إلى التضخم فى الأسعار و الذى يسود فى الأسواق حالياً .

- تساءل السيد المساهم / إبراهيم السعيد عن قيمة ما يتقاضاه مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG من أتعاب عن ما يقوم به من أعمال إضافية .
- أشارت السيدة المحاسبة / رضوة أمين إلى أن قيمة الأتعاب التى يتقاضاها مراجع الحسابات الخارجى للشركة مكتب حازم حسن KPMG عن الأعمال الإضافية عبارة عن مبلغ قدره (١,٩) مليون جنيه .
- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار إعتماد تعيين مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ ، و تحديد أتعابه السنوية عن هذا العام على الساده المساهمين للتصويت و ذلك فى ضوء تعديل نسبة زيادة الأتعاب من ٨% إلى ٥% ، و فى ضوء ما إنتهت اليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القـــرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بإجماع أصوات الساده المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على تجديد تعيين الأستاذ/ حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ ، و زيادة أتعابه بنسبة ٥ % عن أتعاب العام السابق المنتهي في ٢٠١٣/١٢/٣١ لتصبح مبلغ ٢٤٢،٥٥٠ جنيه مصرى (فقط مئتان وإثنان وأربعون ألف و وخمسمائة وخمسون جنيهاً لاغير) وذلك مقابل مراجعة القوائم المالية المستقلة مع بقاء أتعابه عن كافة الخدمات الأخري كالعام السابق .

البند الخامس :

النظر فى الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الادارة عن اعمالهم بالشركه خلال السنة المالية المنتهية في٢٠١٣/١٢/٣١.

- تم عرض قرار إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن اعمالهم بالشركه خلال السنة المالية المنتهية في٢٠١٣/١٢/٣١ على الساده المساهمين للتصويت وفى ضوء ما إنتهت اليه نتيجة التصويب إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القـــرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بإجماع أصوات الساده المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على إبراء ذمة السادة رئيس و أعضاء مجلس إدارة الشركة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

البند السادس :

النظر فى الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات خلال العام المالى ٢٠١٤

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة فى هذا الشأن حيث أوضح سيادته أنه سبق أن وافقت الجمعيه العامه للشركه المصريه للشركه المصريه للاتصالات بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ على التبرع فى حدود مبلغ قدره ٥٠ مليون جنيه مصرى تم التبرع منها بمبلغ ٣٨٣ ٢٨٧ ٣ جنيه من إجمالى المبالغ التى وافق عليها مجلس الإدارة للتبرع بها خلال عام ٢٠١٣ .

و نظراً للدور الرئيسى الذى تقوم به الشركه المصريه للاتصالات فى تقديم الدعم للعديد من المشروعات الخيرية فى مجالات الصحة والتعليم و المشروعات التنموية على مستوى قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، فالأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للموافقة على التبرع فى حدود مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى ليتم الصرف منها على التبرعات التى وافق عليها مجلس الادارة خلال عام ٢٠١٣ وتخصيص الباقى على أية بنود أخرى قد تستجد خلال عام ٢٠١٤ .

- وقد أوضح سيادته أن الجمعية العامة للشركة سبق لها الموافقة على الترخيص لمجلس إدارة الشركة بتقديم تبرعات خلال عام ٢٠١٣ بمبلغ ٥٠ مليون جم وقد قامت إدارة الشركة بوضع نظام جيد جداً لتقديم التبرعات حيث يتم التبرع للجهات بناءاً على ما تنجزه هذه الجهه على سبيل المثال إذا كان يوجد جهه تحتاج لتبرع بمبلغ قدره مليون جنيه فتقوم إدارة الشركة بتقديم دفعة من مبلغ التبرع ولتكن مبلغ قدره (١٠٠) ألف جنيه وفى حالة قيام الجهه بتحقيق خطوات إيجابية فى حدود مبلغ الدفعة المقدمة (شراء أجهزه أو إنشاء مبنى ... إلخ) يتم طبقاً لذلك سداد دفعة أخرى ... وهكذا إلى أن يتم سداد كامل مبلغ التبرع المقدم لهذه الجهه وأضاف سيادته أن الادارة التنفيذية للشركة قامت بإعداد دراسات عن الجهات والمشروعات التى تحتاج لتقديم دعم لها والتى كان أغلبها فى مجال الصحة والتى تهم جميع المواطنين وسيكون لها مردود إيجابى لدى المواطنين والعملاء واتجاه الشركة المصرية للاتصالات ، و أضاف سيادته أنه نتج عن إتباع هذا الأسلوب فى تقديم التبرعات أن قيمة التبرعات الفعلية لعام ٢٠١٣ بلغت ٣٨٣ ٢٨٧ ٣ جنيه من إجمالى المبلغ المرخص به من قبل الجمعية العامة للشركة للتبرع فى حدودة والذى يقدر بـ (٥٠) مليون جنيه ولذلك فإنه معروض على الجمعية العامة للشركة الموافقة على السماح للادارة التنفيذية بإستكمال الصرف على المشروعات التى بدأت فى تنفيذها العام الماضى ووافق مجلس الادارة عليها خلال عام ٢٠١٣ وذلك من المبلغ المقترح تخصيصه لعام ٢٠١٤ والذى يقدر بـ (٥٠) مليون جم ليتم تقديم التبرعات فى حدوده وتخصيص الباقى ليتم الصرف منه على اية بنود أخرى قد تستجد خلال عام ٢٠١٤ .

- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن تقديم أى تبرع فى مجال الصحة لخدمة المواطنين يعتبر من أهم المجالات التى يجب التبرع إليها ، و قد أشار سيادته الى مشكلة أخرى هامة تواجه المجتمع المصرى وهى مشكلة الغسيل الكلوى ، حيث أشار سيادته الى أنه يتمنى أن تقوم الادارة التنفيذية بتحديد عدد (١٠) مستشفيات عامة حكومية ليتم عمل بكل منهم وحدة غسيل كلوى و مدرج على واجهة هذه الوحدة أنها إهداء من المصرية للإتصالات حيث سيكون ذلك لصالح كل المصريين وفى ذات الوقت يوضح الدور المجتمعى والطبى الذى تقدمه الشركة المصرية للاتصالات .

- وجه السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة الشكر إلى السيد المساهم مشيراً إلى أن فيرس (سى) هو أحد الأمراض الخطيرة والتى لاتقل فى خطورتها عن مرض الفشل الكلوى ولذلك يعتبر من أحد الأولويات التى تأخذها الشركة فى الإعتبار .

- تساءل السيد الاستاذ / عاطف صبحى – مدير عام بالجهاز المركزى للمحاسبات هل المقترح الترخيص به فى الجمعية العامة العادية للشركة اليوم هو الموافقة على التبرع فى حدود (٩٧) مليون جنيه أم (٥٠) مليون جنيه .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن المعروض على الجمعية العامة للشركة الموافقة على التبرع فى حدود مبلغ (٥٠) مليون جنيه بحيث يمكن الصرف منها على التبرعات السابق الموافقة عليها من قبل مجلس الادارة خلال عام ٢٠١٣ والباقى على أية بنود أخرى قد تستجد خلال عام ٢٠١٤ ، و قد قام سيادته بعرض قرار إعتماد ما تم صرفه من تبرعات خلال عام ٢٠١٣ و الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع فى حدود مبلغ (٥٠) مليون جنيه فى السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ على الساده المساهمين للتصويت ، و فى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القـــرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بإجماع أصوات الساده المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على إعتماد تبرعات عام ٢٠١٣ بمبلغ ٣,٢٨٧,٣٨٣ جنيه (فقط ثلاثة ملايين ومئتان سبعة وثمانون ألف وثلاثمائة وثلاثة وثمانون جنيهاً لاغير) ، والموافقة علي الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع فى حـدود مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى (فقط خمسون مليون جنيه مصري لاغير) ليتم الصرف منها على التبرعات التى وافق عليها مجلس الادارة خلال عام ٢٠١٣ و تخصيص الباقى على أية بنود أخرى قد تستجد خـــلال العام المالي ٢٠١٤.

البند السابع :

النظر فى تحديد بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١.

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكره حيث أوضح سيادته انه سبق أن وافقت الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ على تحديد بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الاداره عن السنه الماليه المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ كالآتى :
  - بـدل الحضور مبلغ ١ ٠٠٠ جنيه (فقط وقدره الف جنيه مصرى) لكل عضو .
  - بـدل الانتقال مبلغ ٤ ٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اربعة الاف جنيه مصرى) لكل عضو .
  - صرف مبلغ ١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ألف جنيه مصرى) لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسى – مستعان به) كبدل حضور للجان المنبثقة من مجلس الادارة .

ونظراً لما يبذله السادة أعضاء مجلس الادارة (أساسى – مستعان به) من جهود مكثفه فى دراسة وإصدار التوصيات اللازمة بشأن المذكرات والموضوعات التى تعرض على اللجان المنبثقة من مجلس الادارة فقد قرر مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات الموافقة على زيادة بدل حضور السادة أعضاء مجلس الادارة (أساسى – مستعان به) للجان المنبثقة من مجلس الادارة ليكون ٢٠٠٠ جنيه (فقط ألفان جنيهاً) بدلاً من ١٠٠٠ جنيه (فقط ألف جنيهاً)

و الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على إبقاء بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ كما هى والموافقة على زيادة بدل حضور اللجان المنبثقة من مجلس الادارة طبقاً لما تم توضيحه .

- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أنه سبق أن تم التوضيح أنه لا يتم صرف أى بدلات عن اللجان ولكن البدلات يتم صرفها عن إجتماعات مجلس الادارة فقط .

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة الى أنه سبق العرض على الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة فى ٢٠١٤/٣/٢٧ وتم الموافقة على صرف مبلغ ١٠٠٠ جنيه كبدل حضور للجان المنبثقه من مجلس الادارة .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أنه طبقاً للمعروض على الجمعية اليوم ستتم زيادة بدل حضور اللجان دورياً ليعادل بعد ذلك قيمته مايتم صرفه كبدلات عن إجتماعات مجلس الادارة وقد تعقد هذه اللجان مرات كثيرة خلال الشهر الواحد ليصل عدد اللجان المنعقدة خلال الشهر إلى (٢٠) لجنة .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن عدد إنعقاد اللجان المنبثقة من مجلس الادارة لا يصل الى العدد المشار إليه كذلك أن اللجان المنبثقة من مجلس الادارة تعقد فى كثير من الأحيان فى أيام غير الأيام التى ينعقد فيها مجلس ادارة الشركة ، كذلك قد يستغرق مدة إنعقاد اللجنة حوالى من خمس إلى ست ساعات .
- أشار السيد المساهم / محمد محمد سلامه إلى أنه صدر قرار من مجلس الوزراء ينص على عدم صرف أى بدلات عن حضور اللجان .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن الشركة المصرية للاتصالات تخضع لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
- أشار السيد المساهم / محمد محمد سلامه إلى أن القرار الصادر من مجلس الوزراء يخص الشركات الخاضعة للقانون رقم ١٥٩ حيث أن الشركات العاملة بقطاع البترول قامت بإلغاء جميع بدلات اللجان ، كذلك أصدرت وزارة البترول قرار بتحديد حد أقصى لبدلات حضور إجتماعات مجالس الادارة لجميع الشركات العاملة بقطاع البترول بقيمة (٥٠٠٠) جنيه وبحد أقصى ١٢ جلسة خلال العام ، كذلك صدر قرار من مجلس الوزراء يتم بموجبه عدم صرف أى بدلات عن حضور اللجان المشار إليها .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن القرار الذى يشير اليه السيد المساهم الصادر من مجلس الوزراء يخص الشركات المملوكة بالكامل للدولة ، كذلك القرار المشار إليه يخص اللجان التى تتم أثناء العمل ويحضرها موظفى الشركة أما بالنسبة لمجلس إدارة الشركة فإن أعضاءه منتدبين من خارج الشركة ليمثوا السلطة العليا بالشركة .
- أشار السيد المساهم / محمد محمد سلامه إلى أنه تم وقف جميع البدلات للجان التى يتم عقدها ببنك ناصر وأضاف سيادته أن لجنة المراجعة ببنك ناصر يحضرها أعضاء من مجلس ادارة البنك كذلك يحضرها مفتى الديار المصرية وقد تم وقف صرف هذه البدلات وقد طلب سيادته أن يتم التأكد من هذه المعلومة من قبل إدارة الشركة المصرية للاتصالات .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن القرار المشار إليه يخص الشركات المملوكة بالكامل للدولة والشركة المصرية للاتصالات مملوكة بنسبة ٨٠% فقط للدولة ، كذلك أن مجلس ادارة الشركة يتميز أعضاؤه بالخبرات والكفاءة العلمية والعملية مشيراً سيادته الى النتائج الجيدة التى حققتها الشركة المصرية للاتصالات خلال عام ٢٠١٣ بالرغم من ظروف السوق السلبية التى واجهتها المصرية للاتصالات .

وأضاف سيادته أن المبالغ المشار إليها تعتبر بسيطة بالنسبة لخبرات وكفاءة أعضاء مجلس الادارة الحالى ولابد من الاحتفاظ بتلك الكفاءات وإستفادة الشركة منها .

- أشار السيد المساهم / محمد محمد سلامه إلى أن حضور خبراء من خارج الشركة لهـــذه اللجان وحصولهم على بدلات لاخلاف عليه .

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن تكليف والاستعانة بأحد الخبراء لإجراء دراسة من موضوع معين فإنه يجب سداد تكلفة تقديم هذه الخدمة كذلك فإن تكليف أحد أعضاء المجلس الموقر بحضور لجنة مثل لجنة الاستثمار لدراسة موضوع معين فإنه يقوم ببذل مجهود كبير فى هذا الشأن حتى تنتهى الدراسة المطلوبة .
- أشار السيد المساهم / محمد محمد سلامه الى أن عضو مجلس الادارة أما أن يكون ممثل عن المساهمين الافراد أو ممثل عن الحكومة و أضاف سيادته أن إنضمام أحد أعضاء المجلس الممثلين للحكومة فى عضوية أياً من اللجان المنبثقة من مجلس الادارة لا يحصل على أية بدلات أما اذا كان العضو من خارج الشركة فيتم صرف البدلات المقررة لذلك وأشار سيادته أنه متأكد من أن ذلك هو المتبع حالياً .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه عند تكليف عضو مجلس إدارة بدراسة موضوع معين فإن سيادته يقوم ببذل مجهودات مكثفة فى دراسة وإصدار التوصيات اللازمة بشأن الموضوع المكلف بدراسته وهو الأمر الذى يستحق التقدير مادياً ، وأضاف سيادته أن أعضاء مجلس الادارة ينتموا للشركة المصرية للاتصالات بهدف تحسين أداء الشركة والنهوض بها .
- أشار السيد المساهم / محمد محمد سلامه الى أن القرار الصادر من مجلس الوزراء يوجب بصرف البدلات المقرره لأى عضو من داخل اللجنة ويكون من خارج الشركة ويكون غير عضو بمجلس الادارة .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن القرار المشار إليه يخص الشركات المملوكة بالكامل للدولة وقد أكد سيادته على أن أعضاء مجلس ادارة الشركة يبذلوا مجهودات مكثفة وكبيرة للنهوض بالشركة وأن المبالغ المقترحة هى مبالغ بسيطة مقارنتاً بما يتم العمل به فى شركات أخرى .
- أشار السيد المهندس / مجدى حجازى إلى أعضاء مجلس إدارة المصرية للاتصالات لهم كل التقدير و معلوم عنهم أنهم هامات كبيرة بمصر ولهم من الخبرات الكثيرة التى تستحق التقدير وأن المعروض على الجمعية العامة للشركة يعتبر مبالغ بسيطة مقارنتاً بما يتم بذله من مجهودات .
- عرض السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة قرار الموافقة على بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة لعام ٢٠١٤ على السادة المساهمين للتصويت و فى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القـــرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بإجماع أصوات الساده المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على بقاء بدلات الحضور والإنتقال للسادة أعضاء مجلس الاداره عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ كما هى بالعام الماضى كالآتى :

- بـدل الحضور مبلغ ١,٠٠٠ جنيه (فقط ألف جنيه مصرى) لكل عضو .
- بـدل الانتقال مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه (فقط أربعة الأف جنيه مصرى) لكل عضو .

وكذلك الموافقة على زيادة بدل الحضور للجان المنبثقة من مجلس الادارة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسى – مستعان به) ليصبح ٢،٠٠٠ جنيه (فقط ألفين جنيه مصرى) بدلاً من ١،٠٠٠ جنيه (فقط ألف جنيه مصري) .

البند الثامن :

النظر فى إعتماد عقود المعاوضة التى أبرمت مع الأطراف ذوى العلاقة والتى تشمل ولا تقتصر على مساهمى الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة – أن وجد – و الترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع تلك الأطراف .

- عرض السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة القرار على السادة المساهمين للتصويت و فى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القـرار التالى :

(القـرار)
قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمي الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لها (المساهمين – أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدراة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك في التصويت على قرارات المجلس في شأن هذا العقد.

البند التاسع :

النظر فى الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض حســـــاب توزيعات الأرباح عن السنة المالية المنتهيـة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ كالاتى :

بالألف جنيه	بيـــــــان
٢٢١٤٣٨٩	صافي ربح العام
١١٢٨٤٢	أرباح مرحلة من العام السابق
	يوزع كالآتي :
١١٠٧١٩	إحتياطي قانوني
١٧٠٧٠٧٢	نصيب المساهمين
٤٨٦٣٨٥	نصيب العاملين
٥٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
١٨٠٥٥	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة عن عام ٢٠١٣ مبلغ واحد جنيه للسهم	

- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى إنخفاض سعر السهم وفى حالة قيام شركة فودافون بتوزيع أرباح خلال شهر يونيو سوف ترتفع قيمته .

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه فى حالة قيام شركة فودافون بصرف توزيعات الأرباح فإن نسبة نصيب المصرية للاتصالات من هذه الأرباح يقدر بـ ٤٥% و قد يتم العرض على الجمعية العامة للشركة لإقرار ما يتم فى هذا الشأن .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أنه من المحتمل أن يتم زيادة التوزيعات عن السهم فى حالة قيام شركة فودافون بصرف أرباحها ، و تساءل سيادته عن نصيب العاملين من الأرباح .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن التصويت على مقترح حساب توزيع الأرباح يكون على كافة البنود المدرجه به والتى تشمل نصيب العاملين أيضاً و أضاف سيادته أن الأسس التى بناءاً عليها يتم صرف الأرباح هى نفس الأسس التى سبق إتباعها فى السنوات السابقة وتتماشى مع النظام الأساسى للشركة .
- أشار السيد الاستاذ / محمد النواوى إلى أن قيمة نصيب العاملين فى الأرباح تعادل أثنى عشر شهراً عن عام ٢٠١٣ .
- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار حساب توزيع الأرباح المقترحة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ على الساده المساهمين للتصويت وفى ضوء ما إنتهت اليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :-

(القـــرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بإجماع أصوات الساده المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على توزيع الارباح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ طبقاً لما يلى :

بالألف جنيه	بيـــــــان
٢٢١٤٣٨٩	صافي ربح العام
١١٢٨٤٢	أرباح مرحلة من العام السابق
٢٣٢٧٢٣١	الإجمالي
	يوزع كالآتي :
١١٠٧١٩	إحتياطي قانوني
١٧٠٧٠٧٢	نصيب المساهمين
٤٨٦٣٨٥	نصيب العاملين
٥٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
١٨٠٥٥	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة عن عام ٢٠١٣ مبلغ واحد جنيه للسهم	

البند العاشر :

النظر فى إعتماد التغييرات التى طرأت على تشكيل مجلس إدارة الشركة خلال الفترة من تاريخ اخر انعقاد للجمعية العامة للشركة وحتى تاريخه :

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة فى هذا الشأن حيث أشار سيادته أنه صدر قرار السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٧) لسنة ٢٠١٣ والصادر فى ٨ يونيه ٢٠١٣ والذى ينص على تعيين السيد

الدكتور / أشرف السيد العربى عبد الفتاح ممثلاً للحكومة فى مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات بدلآ من السيد الاستاذ/ حسن احمد محمد حلمى وذلك للمده الباقية لمجلس الادارة ، وقد أحيط مجلس الإدارة علماً بذلك بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٧ .

- تقدم السيد الدكتور / أشرف السيد العربى عبد الفتاح بإستقالته من عضوية مجلس الادارة اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١٦ نظراً لتكليف سيادته بتولى حقيبة وزارة التخطيط فى الحكومة الجديدة ، وقد أحيط مجلس الإدارة علماً بذلك بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢١ .
- صدر قـــرار السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢١١) لسنة ٢٠١٣ والصـادر بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣ و الذى ينص على تعيين السيد المهندس / أسامة فؤاد يسين عضواً ممثلاً للحكومة فى مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات بدلاً من السيد الدكتور / أشرف السيد العربى عبد الفتاح و ذلك للمدة الباقية لمجلس الإدارة ، وقد أحيط مجلس الإدارة علماً بذلك بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣٠ .
- تم انتهاء خدمة السيد الأستاذ / معاذ كامل حلفاية ممثل العاملين بمجلس إدارة الشركة لبلوغه السن القانونى للاحالة الى المعاش اعتباراً من ٢٠١٣/٩/٣٠.
- قامت النقابه العامه للعاملين بالاتصالات بترشيح السيد الاستاذ / مصطفى محمود أحمد سليمان ممثلاً للعاملين بمجلس ادارة الشركه بدلاً من الأستاذ / معاذ كامل حلفاية وذلك بخطابها بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٠ ، وقد أحيط مجلس الإدارة علماً بذلك بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣٠ .
- قامت النقابه العامه للعاملين بالاتصالات بترشيح السيد الاستاذ / محمد حلمى محمد دره (رئيس النقابة العامة) ممثلآ للعاملين بمجلس ادارة الشركه بدلآ من السيد الاستاذ / مصطفى محمود احمد سليمان (عضو مجلس ادارة النقابة) وذلك بخطابها بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٨ ، وقد أحيط مجلس الإدارة علماً بذلك بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٥ .

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار إعتماد التغييرات التى طرأت على تشكيل مجلس إدارة الشركة على السادة المساهمين للتصويت و فى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القـــرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بإجماع أصوات الساده المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على إعتماد التغيرات التى طـرأت علـى تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات خلال العام المالي المنتهي في ٢٠١٣/١٢/٣١ وهي كالتالي :

- تعيين السيد الدكتور/ أشرف السيد العربي عبد الفتاح ممثلاً للحكومة بدلاً من السيد / حسن أحمد محمد حلمي ، وذلك للمدة الباقية لمجلس الإدارة ، وذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٧) لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٨ يونيو ٢٠١٣.
- إستقالة السيد الدكتور / أشرف السيد العربي عبد الفتاح من عضوية مجلس الإدراة إعتباراً من يوم ١٦ يوليو ٢٠١٣ نظراً لتكليف سيادته بتولي حقيبة وزارة التخطيط.
- تعيين السيد المهندس / أسامة فؤاد يسين عضواً ممثلاً للحكومة فى مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات بدلاً من السيد الدكتور / أشرف السيد العربى عبد الفتاح ، و ذلك للمدة الباقية لمجلس الإدارة، وذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم

(١٢١١) لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣ .

- تم انتهاء خدمة السيد الأستاذ / معاذ كامل حلفاية ممثل العاملين بمجلس إدارة الشركة لبلوغه السن القانونى للاحالة الى المعاش اعتباراً من ٣٠سبتمبر ٢٠١٣.
- ترشيح النقابة العامة للعاملين بالإتصالات السيد الاستاذ / مصطفى محمود أحمد سليمان ممثلاً للعاملين بمجلس ادارة الشركه بدلاً من الأستاذ / معاذ كامل حلفاية ، و ذلك بخطابها بتاريخ ٢٠أكتوبر٢٠١٣.
- ترشيح النقابة العامة للعاملين بالإتصالات السيد الاستاذ / محمد حلمى محمد دره (رئيس النقابة العامة) ممثلاً للعاملين بمجلس ادارة الشركه بدلاً من السيد الاستاذ / مصطفى محمود احمد سليمان (عضو مجلس ادارة النقابة) ، و ذلك بخطابها بتاريخ ٨ ديسمبر٢٠١٣ .

البند الحادى عشر :

النظر فى تفويض مجلس إدارة الشركة لبيع بعض أراضى الشركة غير المستغلة فى حالة الإحتياج إلى إستثمارات تخص نشاط الشركة.

- قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة فى هذا الشأن حيث أشار سيادته أنه قامت لجنة إدارة الأصول العقارية (أراضى ، مبانى) المشكلة بالشركة بدراسة موقف اراضى الشركة ، حيث أوصت ببيع بعض قطع الأراضى الغير مستغلة ، والتى لا يوجد إحتياج لها فى أنشطة الشركة الحالية أو المستقبلية والمملوكة للشركة لتحقيق أقصى إستفادة وهى على النحو التالى :-

١. قطعتى الأرض المجاورتين لمحطة القمر الصناعى بالمعادى و التى تقدر مساحة القطعة الأولى ٧٤٦ ٤٢ متر مربـــــع و القطعة الثانية ٦٦٧ ٦ متر مربع .
٢. أرض ورشة الشبكات المجاورة لسنترال الروضة و التى تقدر مساحتها ١٠٨٦ متر مربع .
٣. قطعة الأرض الواقعة بشارع المرشدى و التى تبلغ مساحتها ٢٨٢,٩ متر مربع .

وذلك للأسباب التالية :

١. وجود تعديات على الأراضى المملوكة للشركة وتعرضها للضياع خاصة فى ظل حالة التراخى الأمنى الذى تعانى منه البلاد فى الفترة الأخيرة .
٢. عدم حاجة تلك الأراضى فى نشاط الشركة خلال الفترة الحالية والمستقبلية نظراً للتقدم التكنولوجى فى مجال الاتصالات واعتماد الشركة خلال الفترة المقبلة على خدمات MSAN التى تشغل مساحات صغيرة .
٣. إعادة إستثمار العائد من بيع تلك الأراضى فى نشاط الشركة خاصة فى ظل التوسع فى خدمات MSAN وتوجه الشركة لتصبح مشغل متكامل .

وقد قرر مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٣/١١ عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة للموافقة على تفويض مجلس الادارة فى إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو بيع تلك الآراضى فى حالة الإحتياج إلى إستثمارات تخص نشاط الشركة .

- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى تخوفه من بيع قطع الأراضى المشار إليها نظراً لسابقة حدوث مشاكل عند بيع بعض أراضى الشركة فى السابق ، كذلك أن الدولة تملك نسبة ٨٠% من قيمة الشركة وبالتالى فإن هذه الأراضى تعتبر ملك المواطنين والشعب ولذلك يجب عند عرض هذه الأراضى للبيع الحصول على موافقة عدد كبير من المواطنين ولذلك يرفض سيادته

التصويت بالموافقة على مثل هذا القرار حيث يمثل ذلك قرار مصيرى يخص نسبة كبيرة من المواطنين وذلك بالرغم من أنه قد يكون قرار البيع فى مجمله مفيد للشركة .

- تساءل السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة عن الآلية التى يقترحها السيد المساهم للبت فى هذا الموضوع .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أنه قد تكون الآلية المقترحة لتنفيذ المعروض على الجمعية فى هذا الشأن من خلال مجلس إدارة الشركة الحالى والذى يستطيع بيع الأرض المشار إليهاليها بأعلى ثمن ولكنه كمساهم لا يستطيع إتخاذ مثل هذا القرار .
- تساءل السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة هل المقصود أن يتم البت فى هذا القرار من خلال ممثل الدولة بالجمعية .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أنه لا يستطيع أن يقرر عما إذا كان ممثل الدولة بالجمعية العامة للشركة يستطيع أيضاً تحديد الآلية لتنفيذ مثل هذا القرار .
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أهمية توضيح مقترح السيد المساهم حتى يتسنى لمجلس الادارة دراسة العمل من خلاله حيث أنه طبقاً لما أثاره السيد المساهم فإنه يفوض ممثل الدولة فى الجمعية فى إتخاذ القرار المناسب فى هذا الشأن ، كما أشار سيادته أنه قبل إنعقاد الجمعية العامة للشركة اليوم أبدى السادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات رأى فى هذا الشأن ولذلك يقترح سيادته أن يكون القرار كالاتى :-

" الموافقة على تفويض مجلس إدارة الشركة فى إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو بيع بعض قطع الأراضي الغير مستغلة و التى لا يوجد إحتياج لها فى أنشطة الشركة الحالية أو المستقبلية و المملوكة للشركة وذلك في حالة الإحتياج إلى إستثمارات تخص نشاط الشركة وهي على النحو التالي:

- قطعتى الأرض المجاورتين لمحطة القمر الصناعى بالمعادى و التى تقدر مساحة القطعة الأولى ٧٤٦ ٤٢ متر مربـــع و القطعة الثانية ٦٦٧ ٦ متر مربـع .
- أرض ورشة الشبكات المجاورة لسنترال الروضة و التى تقدر مساحتها ١٠٨٦ متر مربـع.
- قطعة الأرض الواقعة بشارع المرشدى و التى تبلغ مساحتها ٢٨٢,٩ متر مربـع .

على أن يتم البدء في دراسة الإجراءات لبيع الأراضي المذكورة على الأ يتم البيع إلا بعد العرض علي الجمعية العامة وإستكمال كافة الإجراءات القانونية و الحصول على الموافقات من الجهات المعنية. "

- وتساءل سيادته عن رأى السادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات نص القرار طبقاً لذلك .
- أشارت السيدة الأستاذة / رضوة محمد أمين إلى أن الجهاز المركزي للمحاسبات يرى وقف البيع لحين الحصول على موافقة الجهات الحكومية المعنية ومراعاة وعدم مخالفة القوانين ذات الصلة وأضافت سيادتها إلى أن هذه التوصية تمت من خلال مخاطبة السيد / رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات للسيد رئيس مجلس الوزراء و السيد المهندس / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن القرار المعروض يشير إلى أنه سيتم البدء في دراسة إجراءات البيع ولن يتم البيع إلا بعد العرض على الجمعية العامة للشركة.
- أشارت السيد الأستاذ / عاطف صبحي – مدير عام بالجهاز المركزى للمحاسبات إلى أن رأي الجهاز المركزي للمحاسبات وقف البيع تماماً ولا يتم التفكير في بيع أراضي الشركة إلا بعد الرجوع إلى معالي رئيس مجلس الوزراء والسيد المهندس / وزير

الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهات الحكومية المعنية وفي ضوء القوانين السارية حيث أن هذه الأراضي تعتبر بمثابة أموال الدولة مشيراً إلى خطورة هذا الموضوع.

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه تم دراسة هذا الموضوع بعناية من قبل مجلس الإدارة الشركة ولجنة المراجعة وأضاف سيادته أن الشركة المصرية للإتصالات على مشارف ضخ إستثمارات كبيرة كذلك سوف يوجد حاجة لسداد رسوم ترخيص المشغل المتكامل وشراء ترددات بإذن الله في وقت قريب ، وكذلك إستثمارات في البنية التحتية وهو الأمر الذي سيحتاج إلى سيولة نقدية كبيرة وأضاف سيادته إلى أن المعروض على الجمعية العامة للشركة توفير السيولة اللازمة بحيث عند الإحتياج إليها تكون متوفرة ، وأضاف سيادته أن مجلس الإدارة قام بدراسة هذا الأمر بعناية والأمر معروض على السادة المساهمين.

- أشار السيد المهندس / مجدي حجازى إلى أن الأفضل وقف إجراءات بيع الأراضى المشار إليها إلى أن يتم إستكمال باقي الإجراءات والموافقات ثم يتم العرض على الجمعية العامة للشركة مرة أخرى.

- أشار السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن إضافة الفقرة التالية إلى القرار تعطي نفس المعنى المشار إليه من السيد المهندس / مجدي حجازي في الجمعية العامة العادية للشركة وهى (على أن يتم البدء في دراسة الإجراءات لبيع الأراضي المذكورة على الأ يتم البيع إلا بعد العرض علي الجمعية العامة وإستكمال كافة الإجراءات القانونية و الحصول على الموافقات من الجهات المعنية) ، وأضاف سيادته أن ذلك يُمكن إدارة الشركة من دراسة الموضوع وأضاف سيادته أن الشركة ستكون في إحتياج إلى سيولة مالية خلال الفترة القادمة ولذلك لا نرغب في التعرض لتأخير أو تتحمل الشركة فوائد بنكية وإعباء كثيرة نتيجة الأقتراض لتوفير السيولة المطلوبة في حين أن الشركة لديها أصول غير مستغلة .

- أشارت السيدة المحاسبة / مرفت على السيد ربيع وكيل اول الوزارة مدير ادارة مراقبة حسابات الاتصالات إلى أهمية الحصول على الموافقات اللازمة في هذا الشأن من الجهات الحكومية المعنية.

- وقد أيد السيد المهندس / مجدي حجازى هذا المقترح .

- عرض السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة قرار تفويض مجلس إدارة الشركة لبيع بعض أراضى الشركة غير المستغلة فى حالة الإحتياج إلى إستثمارات تخص نشاط الشركة على السادة المساهمين للتصويت و فى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القـــرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٣١ بإجماع أصوات الساده المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على تفويض مجلس إدارة الشركة فى إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو بيع بعض قطع الأراضي الغير مستغلة و التى لا يوجد إحتياج لها فى أنشطة الشركة الحالية أو المستقبلية و المملوكة للشركة وذلك في حالة الإحتياج إلى إستثمارات تخص نشاط الشركة وهي على النحو التالي:

- قطعتى الأرض المجاورتين لمحطة القمر الصناعى بالمعادى و التى تقدر مساحة القطعة الأولى ٧٤٦ ٤٢ متر مربـــع و القطعة الثانية ٦٦٧ ٦ متر مربع .
- أرض ورشة الشبكات المجاورة لسنترال الروضة و التى تقدر مساحتها ١٠٨٦ متر مربع.

- قطعة الأرض الواقعة بشارع المرشدى و التى تبلغ مساحتها ٢٨٢,٩ متر مربـع .

على أن يتم البدء في دراسة الإجراءات لبيع الأراضي المذكورة على الأ يتم البيع إلا بعد العرض علي الجمعية العامة وإستكمال كافة الإجراءات القانونية و الحصول على الموافقات من الجهات الحكومية المعنية .

- ثم قام السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه عبارات الشكر والتقدير لجميع الساده الحضور والعاملين بالشركة متمنياً لهم جميعاً دوام التقدم والرقى .

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعه العاشرة والنصف صباحاً من نفس اليوم

جامعى الاصوات :

١. السيد المحاسب / احمد عبد الله احمد	مدير إدارة مكتب مجلس الاداره بالشركة المصرية للاتصالات
٢. السيد الاستاذ / حسين محمد حسين	بمكتب سكرتارية مجلس الاداره بالشركة المصرية للاتصالات

أمين سر الجمعيه :

السيد المهندس / عثمان حسن عثمان	رئيس قطاع الخطة والمتابعة بالشركة المصرية للاتصالات

مؤسسة KPMG حازم حسن :

١) السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ	شريك بمؤسسة (KPMG) حازم حسن

الجهاز المركزى للمحاسبات :

١. السيدة المحاسبة / مرفت على السيد ربيع	وكيل اول الوزارة مدير ادارة مراقبة حسابات الاتصالات
٢. السيده المحاسبه / ليلى نعيم زكى إلياس	وكيل أول الوزارة نائب اول مدير الادارة
٣. السيدة المحاسبة / راوية محمد كامل عزام	وكيل الوزارة نائب اول مدير الادارة
٤. السيد المحاسب / عاطف صبحى حسن	مدير عام نائب مدير الادارة
٥. السيده المحاسبه / رضوة محمد امين	مراقب حسابات أ

عثمان

رئيس مجلس الإدارة

و رئيس الجمعية العامة

(مهندس / عمر على إبراهيم الشيخ)